

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثامنة والعشرين
من الدورة العادية الرابعة لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة في
٥/ شوال / ١٤١٣ هجرية الموافق ١٩٩٣/٣/٢٨ ميلادية .

(المجلد ٣٠)

(العدد ٢٨)

ـ جدول الاعمال ـ

هذا من اختصاص

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاحد الموافق ٥ / شوال / ١٤١٣ هجري، الواقع في ٢٨/٣/١٩٩٣ ميلادي، عقد مجلس النواب جلسته الثامنة والعشرون من الدورة العادية الرابعة برئاسة معالي الدكتور عبداللطيف عربيات وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد صالح الزعبي.

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: /

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: سليمان عرار، عبدالله زريقات، عبدالمجيد الشريدة، الدكتور احمد الكوفحي، كامل العمري، عبدالمنعم ابوزنط.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: عبدالكريم الكباريتي، هشام الشراري، فيصل الجازي، ذيب انيس.

وحضر من الحكومة:

١ ـ معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.

٢ ـ معالي الدكتور عبدالله النسور: وزير الصناعة والتجارة.

٣ ـ معالي السيد ابراهيم عزالدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٤ ـ معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

٥ ـ معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات.

٦ ـ معالي المهندس سعد هايل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.

٧ ـ معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.

٨ ـ معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.

٩ ـ معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

١٠ ـ معالي المهندس علي ابوالراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.

١١ ـ معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.

١٢ ـ معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٣ ـ معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

١٤ ـ معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

١٥ ـ معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.

١٦ ـ معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.

١٧ ـ معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.

١٨ ـ معالي الدكتور امين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.

وحضر من الامانة العامة السادة: علي الحسبان، محمد الرديني، حمد الغرير، فراس العدوان.

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن

الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة.

الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكرا معالي الرئيس.

١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوته؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٢ ـ تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ ـ طلب معذرة مقدم من معالي السيد سليمان عرار.

ب ـ طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالله الزريقات.

ج ـ طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالمجيد الشريدة.

د ـ طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور احمد الكوفحي.

و ـ طلب معذرة مقدم من سعادة السيد كامل العمري.

ي ـ طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالمنعم ابوزنط.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب؟

الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:

٣ ـ استكمال البحث في تقرير اللجنة الزراعية حول الواقع الزراعي في الاردن.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر اللجنة الزراعية، الدكتور فوزي الطعيمة. او الاستاذ مقرر اللجنة الاستاذ محمد العلاونة تذكرون ايها الاخوة ان هذا موضوع للنقاش، وقد تم الطلب من الحكومة بتقديم بيان بهذا الموضوع وقد قدم، وبناءا على تقرير اللجنة الزراعية الذي قرىء ايضا هنا والان هو النظر في توصيات اللجنة الزراعية على ضوء بيان الحكومة وما يمكن ان يوصي به المجلس الحكومة في هذه المسألة.

موضوع للنقاش وتبادل الرأي هو ما يمكن ان تختتمون به موضوع المناقشة وهو المسألة الزراعية وحسب تقرير اللجنة الزراعية الذي قدم الينا، الان قرىء تقرير اللجنة وقرىء بيان الحكومة ولدينا النظر في توصيات اللجنة وتقرونها بالشكل الذي ترون باقرارها او بتعديلها او بالغائها حسب ما ترون.

الآن الاستاذ رئيس اللجنة الزراعية يعرض علينا توصيات اللجنة للنظر فيها، والباب مفتوح للنظر والمناقشة بهذه التوصيات، وارجو قبل ان يبدأ الاستاذ العلاونة ان اذكر ان البند (٤) الجلسة الخاصة استبدل بموضوع مناقشة التعيينات وقد ابرقنا لكم بذلك، ويبقى موضوع الجلسة الخاصة التي هي غدا كاملة لهذا الموضوع.

غدا الاثنين الساعة الرابعة مساء تبقى مخصصا للجلسة الخاصة والتي ستكون سرية بناء على طلب الحكومة الساعة الرابعة مساء غدا فقط للعلم، واليوم نناقش الموضوع الزراعي

ونناقش موضوع التعيينات كمناقشة طلبت من المجلس الاستاذ العلاونة.

السيد محمد العلاونة رئيس اللجنة الزراعية كمقرر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا معالي الرئيس. لمعالجة هذه القضايا في مقدمة هذا التقرير وملاحظات اللجنة تضع اللجنة بين يدي المجلس الكريم القرارات التالية آملة الموافقة عليها:

أ ـ بلورة وتحديد الاسس والاولويات الحقيقية لوضع سياسة زراعية واضحة المعالم تستند الى استراتيجية بعيدة المدى تحقق الاكتفاء الذاتي لا تتغير بتغير الاشخاص تكون ملزمة لكافة الجهات ويعمل على تطويرها بما يتلاءم والمستجدات بهدف الوصول الى التنمية الشاملة والمتكاملة.

معالي رئيس المجلس: بتحبوا نكمل البند الاول وبعدها نناقش والا كيف؟ بند بند، الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكرا معالي الرئيس.

انا اعتقد ان هذا الموضوع من الخطورة بمكان، وبالتالي لابد ان تكون هذه التوصيات اما منا خطيا حتى يستطيع احدنا ان يبدي الرأي بها، فكلمة او جملة قد تغير المعنى والمفهوم.

معالي رئيس المجلس: هي لديكم وزعت من جلسة سابقة ومن اسابيع. وهي لديكم بكاملها وقرئت هنا مرة اولى والان نقرأها للمرة الثانية للنظر فيها وقد تليت هنا، تلاها الاستاذ الدكتور فوزي الطعيمة.

تليت هنا ونتلوها فقط للملاحظات للاقرار او للتعديل او الى ما ترون، فنأخذها بندا بندا، والاخوان اللي ما عندهم اذا كانت الامانة العامة تحاول ان تزودهم اذا كان في نسخ اضافية، فالان الاستاذ العلاونة اقرأ لهم البند الاول بنقاطه المتعددة ويناقش ثم الذي يليه.

وهنا قام السيد رئيس اللجنة الزراعية بتلاوة المواد نيابة عن المقرر بسبب غيابه.

السيد رئيس اللجنة كمقرر:

ب ـ دمج العديد من المؤسسات العاملة في هذا القطاع كمؤسسة الاقراض الزراعي ومؤسسة التسويق وغيرها مع وزارة الزراعة.

ج ـ انشاء هيئة زراعية عليا بمشاركتها اعضاء كافة الجهات المعنية بالقطاع الزراعي من مزارعين بكافة تخصصاتهم ومصدرين بالاضافة الى اعضاء من كافة الدوائر والمؤسسات الرسمية والجامعات تجتمع هذه الهيئة مرة كل ثلاث اشهر ويكون الاجتماع على شكل ندوة مفتوحة.

د ـ وضع السياسات الزراعية بالاعتماد على الخبرات والدراسات الوطنية كاساس لها، ولا مانع من الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية اذا اقتضى الامر.

هـ ـ عقد مؤتمر وطني تقييمي سنوياً لكافة الفعاليات الزراعية تطرح من خلاله القضايا الوطنية في مجال الزراعة.

و ـ اسناد دور كبير لوزارة الزراعة في رسم السياسة التموينية.

ز ـ اعادة النظر في قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة (١٩٧٣) والقوانين الاخرى المتعلقة

بالزراعة وتعديلها بما يتلاءم واهداف السياسة الزراعية، هذا البند الاول.

معالي رئيس المجلس: البند الاول اذا سمحتم يتعلق بالسياسة الزراعية والجوانب التنظيمية والادارية للقطاع الزراعي، هذه النقطة الاولى، وكما تعلمون هذا موضوع مناقشة تبادل الرأي اذا اقريتم واقررتم هذا البند يحول ووجهة نظر المجلس في ذلك موضوع وجهة نظر تبادل الرأي، ويبقى رأي المجلس.

هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: انا كنت اتمنى ان نوافق على هذا البند فقرة فقرة، انا الحقيقة لدي ملاحظة على الفقرة (ب) الفقرة (ب) التي تتعلق بدمج المؤسسات مع وزارة الزراعة، المؤسسات الاقراض الزراعي والمؤسسات المشابهة للاقراض الزراعي.

سيدي الرئيس نحن نتجه هنا وفي العالم كله الى موضوع اللا مركزية، حقيقة ان نضع كل هذه الجهات ومؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية مثلا، الحقيقة التقرير ليس امامي لكن قرأت في الجلسة الماضية عدة مؤسسات مطلوب دمجها مع وزارة الزراعة، حقيقي تركيز هذه المؤسسات في وزارة الزراعة قد يؤثر على حسن اداء هذه المؤسسات وحسن ايصال خدماتها للمزارعين في كافة مناطقهم.

لذلك انا اعتقد ان هذه التوصية وهي التوصية الوحيدة التي لي عليها تحفظ ليست في محلها وارى عدم الموافقة على هذه التوصية وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكرا معالي الرئيس.

الحقيقة الفقرة (ب) تتحدث عن دمج العديد من المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي واعتقد انه لابد من تحديد المسؤولية، وحتى نستطيع ان نحاسب بذلك فان اذرع وزارة الزراعة الان مكسورة، فالعملية الزراعية من النظر اليها كوحدة متكاملة، فعندما نتحدث عن التمويل الزراعي من الذي سيقيد المشروع والقادر على اعطاء الرأي الصحيح فيه لا شك ان وزارة الزراعة لديها الكوادر المؤهلة لتقييم هذه المشاريع، فعندما ترى وزارة الزراعة ان هذا المشروع يستحق التمويل عندئذ نرى ان مؤسسة الاقراض الزراعي هي عامل من العوامل التي تستنزف الاموال لتغطية الكوادر وهذه الكوادر طالما انها موجودة في وزارة الزراعة لا داعي لتكرارها في مؤسسة منفصلة هذه واحدة من ناحية ثانية مؤسسة التسويق مثلا، مؤسسة التسويق في الحقيقة مؤسسة مستقلة لها ميزانيتها ونفقاتها وتجاوزت الملايين ففي وزارة الزراعة مثلا دائرة الاقتصاد الزراعي، ودائرة الاقتصاد الزراعي لديها كل الكوادر الفنية التي تمكنها من اعطاء وتحليل كل المعلومات الزراعية ومراقبة الاسواق الداخلية والخارجية موجودة في هذه الدائرة اذن تكرارها في مؤسسة اخرى منفصلة ايضا هو نوع من الانفاق الغير مبرر اضافة الى ان صاحب القرار في وزارة الزراعة عندما يكون تحت يده التمويل وتحت يده التسويق فيستطيع اخذ القرار الملزم ويحاسب هو

اذا لم يوفق في قراره.

اما تجزئة المسؤولية الحقيقة هي اعتقد عامل هام في تضييع المساءلة ومن هو المسؤول عن هذه السلبيات. شكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي نائب رئيس الوزراء الاستاذ ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي نائب رئيس الوزراء: كما تفضلتم اذا اقر المجلس الكريم هذه التوصيات او ما سمي بالقرارات فعندئذ كما تفضلتم ستعتبر توجهات يجب الاخذ بها ووضعها موضع الاعتبار لكن حتى تكون كذلك لابد ان تكون التوصيات لها تحديث اكثر ووضوح لا ان تكون عائمة عندئذ تخرج عن مرادها وعن قصد.

فمثلا عندما يقال سيدي الرئيس في (و) اسناد دور كبير لوزارة الزراعة في رسم السياسة التموينية.

الحقيقة الوزارات ومهامها ومسؤولياتها سواءا كانت وزارة الزراعة او وزارة التموين هذه مرسومة بموجب انظمة وبعضها حتى قوانين فان يقال هنا بهذه السرعة انه اعطاء مسؤولية وزارة ما الى وزارة اخرى بهذه السهولة وهذا التعميم، الحقيقة قد لا يعطي المعنى المقصود والهدف منه. في الفقرة (أ) سيدي الرئيس عندما يقال بلورة اسس واولويات وهي بالمناسبة مربوطة في الفقرة (د)، (أ) و (د)، عندما يقال لا تتغير بتغير الاشخاص، صحيح رسم السياسة العامة لكن اي وزير عندما يأتي يجب ان يتحمل مسؤوليته وقد يعني يضيف شيئا، لا يعني انه الاضافة والتعديل والتبديل عندما يأتي وزير ما لهذه الوزارة بأنه الاسس العامة والاستراتيجية قد تغيرت فالحقيقة ايراد مثل هذه العبارات لا تتغير بتغير الاشخاص، ايضا تقلل من اهمية التوصية من جهة ويكون لها مردود عكسي وانعكاس سلبي على من يتحمل مسؤوليته بموجب الدستور عندما يتعين وزير، فسيدي الرئيس التوصيات بشكل عام جيدة لكن يقترح دمجها ووضعها في صيغ محددة واوضح واكثر تحديد حتى يمكن اعطائها الاعتبار المرجو منه، وشكرا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: بادىء ذي بدء كنت سأتحدث فيما تحدث به معالي رئيس الوزراء بالوكالة، حول النص على تغير السياسة الزراعية بتغير الاشخاص ونحن قد دخلنا بمرحلة التعددية، ولكل حزب منا سيكون هناك برنامج في كل مناحي الحياة، فان دخل الحكم دخله لتطبيق برنامجه، ولم يدخل لتطبيق برنامج الوزير الذي سبقه، انا اعتقد ان في هذا الامر اعتداء على الديمقراطية والتعددية السياسية فلكل منا في حزبه برنامج وهو مسؤول عن تطبيق برنامجه ان دخل الحكومة، ولحزب اليقظة في هذا المجال برنامج زراعي، ومعالي رئيس اللجنة الزراعية على فكرة عندما دخل وزارة الزراعة غير السياسة الزراعية التي كانت موجودة وكان ذلك من حقه ارجو ان لا يرد مثل هذا النص، الحديث هو عن وضع سياسة زراعية يجري تطويرها وتحديثها باستمرار، اما في موضوع اللامركزية سيدي الرئيس الذي اثير في

هذه الجلسة فلا اعتقد ان هناك علاقة ما بين اللامركزية الادارية وبين الربط الاداري.

انا اعتقد في بلد بحجم الاردن هذا النمو الفطري كنمو الفطر للدوائر المستقلة لاخراجها من تحت سلطان الوزارات واخراجها من تحت الرقابة البرلمانية في الوقت الذي يكون فيه الوزير مسؤولا عن السياسة قلل من حجم موازنة الدولة الخاضعة لرقابة هذا المجلس.

اننا نرى ان لا تكون هناك مؤسسة في هذا الوطن ليست مربوطة ربطا اداريا بوزارة متخصصة وهذا لا يحول دون اعطائنا صلاحيات لا مركزية. فلا يعقل ان تكون وزارة الزراعة اضعف حلقة من حلقات الزراعة في هذا البلد، سلطة وادي الاردن مؤسسة زراعية وجود وزارة بها وجود شكلي، وقس على ذلك مؤسسات الاقراض المتخصصة في هذا المجال والمنظمات التعاونية في مجال العمل الزراعي، نحن بحاجة سيدي الرئيس الى اعادة النظر بكلمة تنظيمي لتصبح الوزارات هي المهيمنة على جميع اجهزة الدولة حتى تكون خاضعة لرقابة هذا المجلس سياسة وموازنة وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، ارجو حقيقة قبل ما يتكلم رئيس اللجنة ان يقرأ النص اول وقبل حتى الاكتفاء الذاتي هذا الكلام الحقيقة التعليق عليه، ارجو ان يكون التعليق على هذا واضح ومباشرة، الاستاذ الدكتور عبدالله العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا معالي الرئيس. بداية اود ان اشكر اللجنة الزراعية على انهماكها الجاد في هذه القضية التي عشناها جميعا طوال الاسابيع الماضية، الامر الثاني الذي اريد ان اركز عليه ان هذه القضية قضية فنية قضية دمج المؤسسات واعادة الهيكلة واعادة التنظيم انصح بأن لا يتخذ قرار سريع في هذا المجلس، انا افهم ان توصي اللجنة وان توصي المجلس الكريم بتشكيل لجنة فنية عليا لاعادة هيكلة وتنظيم مؤسسات القطاع الزراعي وان يكون فيها من الاخوة المتخصصين من هذه اللجنة من يشارك وان يدلي رأيه الفني في هذا المجال.

شريطة ان يخطر بهذه اللجنة الكفاءات المؤهلة الفنية التي تخرج بتصور شامل لكل مؤسسات القطاع الزراعي وتضعه امام صاحب القرار.

من هنا ارى ان القضية لا يتسرع باصدار قرار بدمج مؤسسات دون ان يوصل الى تفصيل ليكانيكية وهيكلة العمل دون ان نصل الى الصورة المتكاملة قد يكون الحل بالدمج قد يكون الحل في مزيد من اللامركزية مع تأكيدي على ان تكون الوزارة في النهاية المختصة مسؤولة عن السياسات العليا لذلك القطاع.

لذلك اقتراحي محدد ان لا نتعجل في اصدار قرارات عملية في هذا المجال خصوصا وانها تحتاج الى بحث فني، شكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: بداية مع اختلافي في تكييف موضوع التوصيات ولي وجهة نظر في هذا الموضوع اللي ذكرتها سابقا وهو ان اللجنة

الزراعية تقدم تقريرها للمناقشة وليس لاتخاذ توصيات لكن ما دام قد إتجه المجلس الى اعتماد هذا الاسلوب والاستماع الى توصيات، لا بأس سأبدي رأيي في توصيات اللجنة الزراعية.

الحقيقة التوصيات من شأنها دائما ان تكون محددة عملية اي انها تطبق بحذافيرها ونصوصها لذلك لا ينبغي ان تعتمد الاسلوب الانشائي، ولا ينبغي ان تعتمد الكلمات الكبيرة جدا التي قد ينوب الاردن وعشرات امثاله في تحقيق هذه الكلمات والمفردات التي صيغت بها هذه التوصيات تماما كما تفضلت بها معالي الرئيس كلمة الاكتفاء الذاتي، هذه كلمة كبيرة جدا اكبر من حجم الاردن في اي مجال من مجالات الحياة ولذلك ارى ان تكون التوصيات محددة كالمعادلة الرياضية يمكن ان تترجم الى واقع عملي، وعندها يقال لماذا لا تفعلوا كذا وقد نصت التوصية على كذا وكذا، ان نصوغها هكذا صياغة عامة فباعتقادي هذا لن يفيد ولا ينفع، واضرب امثلة على ذلك مثلا قضية الاتصال بين وزارة الزراعة وبين مؤسسات الاقراض والتسويق ليست هذه الصلة مقطوعة لان وزير الزراعة له علاقة بالتسويق الزراعي ورئاسته لها موجودة، وكذلك مجلس التموين، في وزارة التموين ايضا لوزير الزراعة او لوزارة الزراعة وجود في مجلس التموين.

كذلك المجلس الزراعي الاعلى لوزارة التموين ايضا تمثيل ووجود، وكذلك مؤسسة الاقراض الزراعي ايضا لمؤسسة الزراعة ايضا فيها وجود. اذن ليس هناك تغييب كامل، اما قضية دمجها انه اكثر فائدة ونفعا هذا باعتقادي قد يحتاج الى اثبات وادلة مستقبلية وعملية، لذلك لا ارى المبادرة الى الطلب بدمج هذه المؤسسات بل ينبغي ان يكون بينها تعاون، وان يكون هناك للزراعة وجود ما قد نختلف عن هذا الوجود الى مدى كذا او مدى اقرب او مدى ابعد فان يكون لها وجود بحيث تنقل وجهة نظرها كوزارة زراعة الى هذه المؤسسات حتى نساهم في العملية الزراعية، لكن نجعلها تحت لواء وتحت حكم الزراعة باعتقادي هذه بحاجة الى مركزية شديدة جدا عانينا منها الامرين، وذقنا منها الكثير من الويلات خاصة اذا كان هذا الامر يخضع الى مزاجية وزير او امين عام او مدير في هذه الوزارة او تلك.

لذلك لا ينبغي ان تبقى هذه المؤسسات يعني مركزية وتحت سلطة لشخص واحد يتحكم فيها لكن لا بأس ان يكون فيها تداخل وتعاون بين هذه المؤسسات من خلال تمثيل وزارة الزراعة لمؤسسة الاقراض مثلا او بمؤسسة التسويق الزراعي وهذا هو الحاصل حاليا.

انا باعتقادي قضية الزراعة ليست معتمدة على مثل هذه القضايا بمقدار ما هي معتمدة على نوايا صادقة وتوجهات صحيحة وتحمل المسؤول مسؤوليته في انتاج زراعي جيد ومثمر، ان القطاع الزراعي الان يدمر في هذا البلد، لاننا نقع تحت عبء اجتهادات متعددة ومزاجية مختلفة ولذلك نجد القطاع الزراعي الان آيل للانهيار وللسقوط وهذا امر نحس به وندركه جميعا ولذلك انا لا ارى القضية متعلقة في وزارة بمقدار ما هي متعلقة بحكومة يجب ان تبحث السياسة الزراعية هناك مجلس اعلى

للزراعة يجب ان يفعل دوره حتى يعطينا قرارات بهذا المجال يمكن ان نلمسها كأثار عملية وفعلية في القطاع الزراعي، ما ارى القضية متعلقة بشخص وزير او وزارة، بل هي متعلقة بقضية الحكومة ككل، هل الحكومة جادة بدعم القطاع الزراعي انها مهملة هنا الاهمال في القطاع الزراعي، بل انها تنمي كل اتجاه الى القطاع الزراعي، لقد دعمنا نظام البنوك بـ (٣٠٠) مليون دينار لو دعمنا هذا المبلغ القطاع الزراعي لكان افضل عشرات المرات ومئات المرات مما هو عليه حاليا، لذلك ارى القضية قضية حكومة وليست قضية وزارة الزراعة، او توصيات تتخذ هنا او هناك.

لذلك ارى ان هذه التوصيات غائمة وعائمة ليست بذات جدوى وفائدة، ولذلك ارى ان تكون تحديدا اكثر وتصاغ صياغة رياضية لا صياغة انشائية، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا، ارجو ان يكون في يعني ليس من التكرار ان نقول انه تبادل وجهات النظر وتوجهات عامة ليس فيها تحديد حرفي للاخذ به ويتخذ قرار ملزم وانما تبادل الرأي ليس فيه الصفة التي يمكن ان يتصورها البعض انه ملزم، وانما توجهات وتبادل الرأي، وبالتالي الجهة المعنية تقوم بما هو مطلوب على ضوء النقاش الذي يدور، ليس فيها قرارات الزامية، وانما الجهة المعنية تقوم بما هو مطلوب من واجبها حسب النقاش الذي يدور، ويؤخذ به وليس هناك كلمات حرفية ملزمة في هذا السياق معالي وزير الزراعة.

معالي وزير الزراعة: شكرا معالي الرئيس.

الحقيقة معاليك سبقتني بما كنت اريد ان نتذكره سويا، لقد بدأ هذا النقاش على انه تبادل آراء وتبادل افكار للوصول الى مفهوم واحد، ولا افهم هذا النقاش على انه نقاش لاصدار قرار يلغي قوانين نافذة، فعلى سبيل المثال، نتكلم نحن عن دمج مؤسسة الاقراض الزراعي او مؤسسة التسويق الزراعي مع وزارة الزراعة.

اذا كان لدى هذا المجلس الكريم توجه في هذا المجال فالخطوة الاولى هي الغاء القوانين النافذة التي تحكم مؤسسة الاقراض الزراعي وتحكم مؤسسة التسويق الزراعي اذا كان هذا القصد، وتوصية من هذا النوع لا تلغي قوانين، اذا كان الهدف الغاء القوانين النافذة فهناك آلية ومنهجية واضحة لالغاء مثل هذه القوانين، واستبدالها بقوانين اخرى، ولذلك انا افهم هذا النقاش بأنه نقاش لتبادل الرأي اولا ولوضع التوجه العام، فاذا كان كذلك توجه الحكومة الحالي بما يخص مؤسسة الاقراض الزراعي هو التوجه الذي ورد في فقرة اخرى من هذه التوصيات والتي تنص على دمج الاقراض الزراعي بوزارة الزراعة وانما نصت على ان يكون هناك بنك للتنمية الزراعية له الاستقلال المالي والاداري هذا ورد في فقرة اخرى.

هذا هو التوجه الذي نريده ونبغاه لاذكاء التنمية الزراعية في هذا البلد، مؤسسة الاقراض الزراعي مؤسسة مصرفية اصلا تقوم باعطاء القروض الزراعية للمستثمرين للمزارعين لجميع الفئات وبالتالي لا تخرج عن كونها صيغة اخرى للمصارف المالية الحكومة تنسجم مع التوجه الاخر وليس مع هذا التوجه اما بما يخص

مؤسسة التسويق الزراعي، وزير الزراعة حكما هو رئيس مجلس ادارة مؤسسة التسويق الزراعي حسب القانون النافذ حاليا ووزير الزراعة من خلال هذه المنهجية يطبق سياسة الحكومة بما يخص التسويق الزراعي، وفصل هذه المؤسسة بمؤسسة مستقلة لا تبعدها عن الرقابة البرلمانية وموازنة مؤسسة التسويق الزراعي مدرجة في قانون الموازنة العامة الذي اقره هذا المجلس فلذلك القول بأن هذه المؤسسات بعيدة عن الرقابة البرلمانية قول ليس دقيق لان الرقابة البرلمانية قائمة ونافذة على منهجية العمل وعلى المخصصات المالية المخصصة لهذه المؤسسات.

بما يخص البند، اولا (أ) يذكر حضرات النواب الكرام في ردي سابقا انني خاطبت هذا الموضوع بشكل تفصيلي وصغت بعض الامثلة، وقلنا ان الاكتفاء الذاتي كسياسة ننتهجها ليست بمتناول هذا البلد الا اذا تكلمنا عن اكتفاء ذاتي بسلعة واحدة، فاذا كان الهدف الاكتفاء الذاتي لسلعة اساسية كما ورد في بعض الاقوال، الاكتفاء الذاتي بالقمح مثلا عندها يكون لنا كلام اخر في ذلك، اما ادراج الاكتفاء الذاتي على اطلاقها في مختلف السلع الغذائية والزراعية من قمح وشعير وارز وسكر ولحوم وبيض وحليب.. الخ وقد بينت في بيان سابق ان هذا غير ممكن لهذا البلد لاوضاعنا الحالية، فلذلك اذا ازدنا ان نضع لانفسنا هدفا يحكم ويعطي الاطار لمنهجيتنا، فهذا الهدف ليس الاكتفاء الذاتي وانما كما اسلفت هو زيادة الاعتماد على انفسنا من حيث الميدان التجاري في السلع الزراعية التي نستهلكها، ان يكون لدينا ميزان تجاري في هذه السلع بين منتجاتنا وما نصدر منه وما نستورد مما لا نستطيع انتاجه ان يكون هذا الميزان ايجابيا، هذا هدف يمكننا الوصول اليه وبالتالي هذا هدف مشروع لنا ان نضعه، اما اذا اردنا ان نضع لانفسنا اهدافا لا يمكن الوصول اليها، فاعتقد ان هذا يقودنا الى الاحباط مرة اخرى.

اريد ان اذكر بهذا الموضوع من باب المناقشة ليكون الامر واضحا لدينا جميعا، وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، اقترح على الاخوة بناء على الوقت المحدد المتبقي وعلى حجم التوصيات والموضوع الاخر موضوع التعيينات الذي هو مطروح للنقاش وتبادل الرأي. وحيث ان هذا الموضوع موضوع علمي متخصص، لا يجوز ان يتخذ قرار به فنيا ان يتخذ قرار به ملزم، وحسب موضوع المناقشة المطروح على المجلس الكريم هذه اراء تبدى وقد تكون مما قاله بعض الاخوة ان تشكل لجنة وطنية عليا تنظر في المسألة الزراعية وتكون هذه من المقترحات امامها وبعدها الجهة المعنية تتخذ القرارات اللازمة لتحقيق الهدف العام وليس هناك نص او كلمة ملزمة حرفيا، قد تكون الدراسة العلمية واللجنة المتخصصة تخالف او توافق ما يقال هناك حتى نخرج الحقيقة اذا اردنا ان نفتح هذا الموضوع للنقاش واتخاذ والاتفاق على رأي معين فنيا بدها اسابيع الحقيقة، ولا يمكن ان نخلص منها الحقيقة.

فاذا رأيتم ذلك ان يكون التوجه بهذا الاتجاه وليس بحرفية ما يقال وان يكون هناك قرار الزامي بالحرفية الموجودة، اذا رأيتم ذلك فليكن طبيعة النقاش على هذا الاتجاه.

نعطي الكلام للاخوة اللي مسجلين، الاستاذ عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم. معالي الرئيس انا اثني على ما تفضلت به معاليكم وهو الكلام الذي كنت سأقوله، اننا لسنا في صدد مناقشة الكلمات حرفيا او البنود بدقة متناهية، وانما مناقشة التوجه العام والسياسة العامة وارسالها الى الحكومة للاستئناس بالرأي لان شأن المناقشة شأن الاستئناس بالرأي وليست الزام بالقرار.

لذلك من هنا معالي الرئيس انا عندما تلي القرار الاول قلت موافقة، لان المقصود الاكتفاء الذاتي بحرفيته، وانما هذا هدف كلنا ننشده قد يتحقق وقد لا يتحقق، هناك من يرى ذلك وهناك من يرى الوجه الاخر لكن معالي الرئيس نحن مع التوجه العام بغض النظر عن الحرفية وبغض النظر عن الكلمات وهذا هو عبارة عن اعطاء مشورة للحكومة وليس الزام لها باتخاذ القرار.

لذلك اطلب قفل باب النقاش والتصويت على القرار كما جاء، شكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكرا معالي الرئيس.

نحن عندما نتحدث عن الزراعة في الحقيقة انا اتحدث عن امكانية وجود بلد او لا وجود لانه اذا لم تكن اية دولة قادرة على رعاية شعبها واستغلال موارده الاستغلال الامثل لتغطية حاجاته، فليست مؤهلة لان تكون دولة مستقلة الحديث عن الاكتفاء الذاتي، الغريب ان الذين يتحدثون مع الاحترام..

معالي رئيس المجلس: خلينا اذا سمحت ابومهدي ان نتكلم عن طبيعة النقاش.

السيد رئيس اللجنة: سيدي انا اتكلم عن طبيعة النقاش بالاكتفاء الذاتي هذا امر خطير وهذه التي تطرح الان هي بدوافع ليست اردنية، وانا اؤكد هذا، هذه مؤسسات اجنبية فرضت هذا المفهوم حتى يبقى الاردن دائما تحت ايديهم.

الموضوع في الاكتفاء الذاتي ان الاردن تاريخيا ماضيا وحاضرا كان يطعم غيره، لكن انا مع الاحترام لمعالي وزير الزراعة كم مضى على معاليه في الاردن لم يمضي على معاليه اكثر من (٦) سنوات كان خلالها يعمل في جامعة مؤسسة اكاديمية خالي الذهن عن المعلومات والخبرات الميدانية، ولو اطلع معاليه على مقدرات الاردن حقيقة مقدرات الاردن وموارده لوجد ان في الاردن امكانات تفوق الذي في تصورنا وفي اذهاننا.

موضوع الاكتفاء الذاتي سيدي الرئيس موضوع الاكتفاء الذاتي هي مسألة وطنية، مسألة كرامة شعب لا يجوز ان يشار اليه بهذا الكلام الصريح على ان الاردن غير قادر للوصول الى الاكتفاء الذاتي وكما ذكر معالي وزير الزراعة لا يوجد بلد على وجه الارض لا توجد دولة وصلت للاكتفاء الذاتي الذي يقول هذا الكلام ونعلم ان امريكا تطعم مليار ونصف إنسان من انتاجها الزراعي هذا ما زاد عن حاجتها ولديها مخزون من المواد الغذائية وخاصة

الحبوب اللي عمره اكثر من (٢٠) الى (٣٠) سنة.

من يقول انه لا توجد دولة على وجه الارض وصلت للاكتفاء الذاتي اعتقد انه غير مؤهل للحديث عن موضوع الاكتفاء الذاتي في الاردن، الاكتفاء الذاتي سياسة استراتيجية اعتقد انها يجب ان لا تبرح وجودنا، واذا اقتنعنا انه اذا ما في اكتفاء ذاتي معناه نحن لسنا مؤهلين ان نكون دولة هذه واحدة.

موضوع المؤسسة الحقيقة تفضل معالي الوزير انه الموضوع موضوع رقابة برلمانية، ليس الموضوع على مؤسسة التسويق موضوع رقابة برلمانية لان الرقابة البرلمانية قد منعت حتى عن دوائر وزارة الزراعة الملتصقة فيها، لكن الموضوع في مؤسسة التسويق انه هناك اموال تهدر على ان دائرة التسويق الزراعي في وزارة الزراعة تكفي للقيام بمهمات مؤسسة التسويق، واما ان وزير الزراعة رئيس مجلس الادارة فليس له الا صوت بين اعضاء اللجنة الادارية، بدليل ان مؤسسة التسويق استقدمت منتجات للبلد كان مثيلها قد نزل من الانتاج المحلي ووصلنا الى تدمير الفلاحين والمزارعين ولم نجد دور او قرار لوزير الزراعة الزم المؤسسة بعدم الموافقة على استيراد مثل هذه المنتجات، اعتقد ان الموضوع ليس موضوع رقابة ولكن الموضوع اولا توفير النفقات على هذه المؤسسة على ان في وزارة الزراعة دائرة قادرة للقيام بشكل افضل مما هي عليه الان، وشكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، ارجو ان يكون تبادل الرأي بحدود الراي والابتعاد كليا عن ذكر الاسماء لان ذكر الاسماء يسيء الى الراي الذي يطرح، ولهذا ارجو عدم ذكر الاسماء في اي حال من الاحوال لان هذه قضية فنية ولا يمكن بالقضية الفنية العلمية ان تفرض فرضا على الناس يجب ان يكون هناك قناعة ولهذا ارجو عدم ذكر اي اسم تحت اي ظرف وبأي اتجاه. لان هذا حقيقة يفسد موضوع تبادل الرأي والنقاش، ارجو ان يكون هناك قرار في اقتراح وثني عليه نحن لا نريد ان ناقش الناحية العلمية، وقلنا تبادل الرأي لا يعني فرض رأي معين فنحن نريد ان نقول ان هناك هذا النقاش نخلص منه بنتيجة واحدة، ولهذا في توصية معينة بعد ان يتحدث معالي نائب رئيس الوزراء في توصية معينة نعرضها عليكم ان نالت قبولكم فسيكون بها قرار ان شاء الله.

معالي الاستاذ نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس. انا لن اطيل فسأقصر ملاحظتي على ما تفضلت به، الواقع ان النقاش كما خرج عنه معالي النائب المحترم الاستاذ رئيس اللجنة الزراعية في الواقع خرج عن المفهوم الذي تفضلت ورغبت الينا ان نلتزم به فأخذ يتعرض الى شخص وزير الزراعة بكلام يجب ان لا يقال بأي شكل من الاشكال، لان هذا الكلام لو وضع موضع الفحص والتدقيق لوجد ان شخص وزير الزراعة هو اعلى بكثير، ولو وضع في مقدمة من سئل عن وزارة الزراعة في اي فترة من الفترات.

لذلك تمشيا مع ما تفضلت به سيدي الرئيس ارجو شطب كلام رئيس اللجنة الزراعية كل كلامه عن معالي وزير الزراعة، وشكرا

سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، ارجو ان نضع حدا للاتجاه بطبيعة النقاش، وقلت ان هناك اقتراح نعرضه عليكم انا عندي (٢٣) مسجل للحديث، القرار لكم يعني الموضوع مهم جدا، لكن ان اردتم ان نصرف هذا اليوم كله على هذا الموضوع على البند (١) انا ما عندي مانع لكن امامكم بقية الموضوعات (١٦) بند رئيسي مع فروعها وموضوع التعيينات كلها هذا اليوم، والوقت كما ترون محصور ضمن هذا الاطار والقرار لكم، اذا رأيتم ان يكون هناك توصية وبعض الاخوان طلب اقفال باب النقاش وبعض الاخوان قدموا اقتراحات وثني عليها نعرضها عليكم ان نالت رأيكم فبها ونعمل، اذا اردتم ان تستمروا في الحديث فلا مانع، فالان نقرأ عليكم الاقتراح الذي قدمه الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة وثني عليه ان اخذ موافقتكم نلتزم به والا فنستمر الى الصباح فما عندي مانع اذا سمحتم نقرأ الاقتراح الاستاذ الامين العام اذا سمحتم فقط نستمع الى الاقتراح اذا وافقتم عليه كان به.

السيد الامين العام: شكرا معالي الرئيس.

اقتراح يوصي المجلس الحكومة بتشكيل فريق عمل متخصص يمثل جميع القطاعات المختصة والمهتمة في الزراعة لوضع السياسة الزراعية واقتراح الاجراءات الادارية والتنظيمية للقطاع الزراعي وان تكون توصيات اللجنة الزراعية احدى اوراق العمل والتي يناقشها الفريق.

معالي رئيس المجلس: هذا الاقتراح الان معروض على المجلس الكريم فقط عن هذا الاقتراح ان كان هناك اضافة او تنقيص لهذا الاقتراح. الاستاذ بسام حدادين دورك.

السيد بسام حدادين: شكرا معالي الرئيس.

انا باعتقد يعني اختصارا للنقاش في الدافع الـلي تفضلت فيه معالي الرئيس يأتي اقتراح معالي الاخ ابوعصام باتجاه صحيح مع بعض التطويرات على قاعدة ان المجلس لاول مرة يقف ليعالج قضايا البلاد بدرجة من الاحتراف معالي الرئيس.

نحن امام توصيات بلجنة متخصصة اخذت على عاتقها ان تدرس المدرسة الزراعية بكافة جوانبها وابعادها باعتبارها مسؤولة عن هذا الميدان في تخصصها المكلفة به من المجلس وجاءت لنا بتصور شامل، هذا التصور معالي الرئيس يعبر عن رأي اللجنة صحيح، ونحن كمجلس ليس مطلوب منا كما تفضلت ان ندخل بالتفاصيل الصغيرة نحن نقر توجهات لكن هذه التوجهات التي نقرها يجب ان تكون ميدان حوار مشترك مع الحكومات، نحن لسنا هنا فقط لتبادل الرأي، كل منا يقول رأي ويدير ظهره للاخر عليه اقول بأن توصية الزميل ابوعصام بتشكيل مجلس او لجنة او هيئة من المؤسسات المختلفة انا يعني اضيف له وان تمثل اللجنة الزراعية بالمجلس لتحمل توصيات هذه اللجنة وتدافع عنها امام هذه الهيئة اضافة الى ذلك تمثيل القطاعات الشعبية اتحاد للمزارعين واية هيئات مختصة اخرى انا باعتقد حين يمكن ان تكون هذه

الهيئة فعلا مدار نقاش جدي ومفيد، شكرا معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اتوقع ان الاقتراح يشمل ذلك - استاذ بسام - الاقتراح يشمل ذلك، عندما تكون ورقة اللجنة الزراعية هي ورقة عمل للجنة الوطنية المزمع تكوينها، فإذا هي ورقة العمل اساسية وفيها مشاركة ولجنة وطنية تعني شعبية وحكومية هذا وارد متضمن فيها.

اذا سمحتم اذا وافقتم على هذا الأقتراح فيعني يكون طبيعة النقاش لما تبقى حسب هذا الأقتراح من يوافق على ذلك؟ من يوافق على هذا الأقتراح؟ الاصوات.

السيد الأمين العام: ٤٨ من ٦٤

معالي رئيس المجلس: ٤٨ من ٦٤ وموافق على الأقتراح وارجو ان يكون النقاش سريعاً بأي رأي فني لما يأتي وتصبح هذه التوصيات في ورقة عمل للجنة المزمع تكوينها الاستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة تم يعني التصويت على الاقتراح، لكن هناك ملاحظة، انا مع الملاحظات التي ابداها رئيس اللجنة الزراعية، وارجو من المجلس ان يراقب مسألة برنامج التصحيح لصندوق النقد الدولي، لأنه له علاقة في مسألة تقزيم ووضع عقبات في الخطط اللي عم توضع للمسألة الزراعية الوطنية في الأردن وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، ارجو ان كان هناك ملاحظات فنية على بند، اولاً سريعاً يشار اليه ثم نمر حسب قرار المجلس بسرعة على بقية النقاط الأستاذ حسني الشياب.

الدكتور حسني الشياب: شكراً معالي الرئيس.

بشكل عام اوافق على الأقتراح وقد تم التصويت عليه، لكنني ارى ان هناك خطورة من اعتبار الموضوع مجرد موضوع فنيٍ الفنيون مهمتهم تنفيذ السياسات وبغير ذلك نسقط بالبيروقراطية التي نعاني منها ونكرسها، ان موضوع الزراعة لا شك هو موضوع سياسي اي ان مهمة اللجنة دون ذكر فنية ومتخصصة يجب ان تكون مهمتها الاساسية اعادة النظر في السياسة الزراعية فلذلك انا ارى ان يتضمن الأقتراح هذه الفكرة اعادة النظر في السياسة الزراعية . . .

معالي رئيس المجلس: استاذ حسني صوتنا عليها.

الدكتور حسني الشياب: معلش . . معلش فقط معالي الرئيس انا اتحدث عن الأقتراح لتوضيح مفهومه، الحديث عن استقلال وامبراطورية سلطة وادي الأردن.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت الأستاذ حسني اذا سمحت.

أخي الكريم ما تفضلت به وارد في الأقتراح (١٦) بند رئيس ليس هناك مجال ما تم إقراره. واحد.

ثانياً: ان كان هناك اخي ال (١٦) بند مع فروعها البند الاول هو يتحدث عن السياسة الزراعية التي تفضلت بها، واللجنة المطلوب تشكيلها تبحث في هذه النقاط، هذه ورقة عمل

موجودة فيما تفضلت به وارد لهذا ارجو ان لا نضيع الوقت.

الدكتور حسني الشياب: فقط معالي الرئيس رجاءاً ان تسمع وجهة نظري، اذا اردت ان ننهي الموضوع عند تبني الأقتراح، فمعنى ذلك انتهى كل موضوع النقاش في السياسة الزراعية.

معالي رئيس المجلس: وعلى هذا الاساس أرى وقلت ان كان هناك رأي فني محدد على نقطة معينة بأعتبار توصيات اللجنة اقرت كورقة عمل للجنة المزمع تشكيلها.

الدكتور حسني الشياب: ليس موضوعاً فنياً، انا لست مهندساً زراعياً وليس مطلوب منا ان نكون مهندسين زراعيين المطلوب اعادة النظر في السياسة الزراعية معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: وارد في البند الأول مع بنوده كلها وارد.

الدكتور حسني الشياب: في الأقتراح ليس وارد.

معالي رئيس المجلس: يا سيدي البند الأول يقول اولاً فيما يتعلق في السياسة الزراعية والجوانب التنظيمية والادارية في القطاع الزارعي هذا عنوان الموضوع.

الدكتور حسني الشياب: نعم نعم صحيح، فقط نضع الأهداف له.

معالي رئيس المجلس: لا سيدي لا نرى لها اهداف واقر المجلس غير ذلك، هذا البند الأول مع فروعه الكثيرة اذا تكرمت علينا، فهذا بند اساسي وكله بمجمله هو اللي تفضل به ووارد فيه، ولهذا ارجو انه ما دام ننتقل لموضوع آخر. . .

الدكتور حسني الشياب: احتفظ بطلبي في البنود الأخرى.

معالي رئيس المجلس: يا سيدي لا يناقش قرار اتخذ به قرار من المجلس بهذه الاغلبية.

انا اقول ان كان هناك قضية فنية حتى نمر عليها بسرعة، نقطة نظام الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: نقطة النظام معالي الرئيس تتعلق بما اقره المجلس وصوت عليه، وهو تحويل توصيات اللجنة الزراعية الى مجموعة فريق عمل تقوم الحكومة بانشاءه لمناقشة هذه الورقة، بعد ان تقدمها اللجنة الزراعية لهذا الفريق الوطني، لذلك ارى ان ننهي النقاش كليةً وتحويلها لتوصيات الى الفريق المقترح، وانهاء الموضوع نهائياً وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ حمزة.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس.

اود ان اقول ما قاله سماحة الشيخ علي الفقير، فقد تحددت آلية التعامل مع هذا التقرير الهام جداً، ولن يكون هذا المجلس اخر المجالس وبأمكانه ان يراقب فيها بعد مدى قيام الفريق بهذه المسؤولية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اخواننا يعني اللجنة الزراعية قدمت هذا التقرير المسهب والقيم وفيه توصيات وقراركم هو اقرار هذه

التوصيات كورقة عمل للجنة بمعنى آخر هذا توجه المجلس كورقة عمل تقدم الى اللجنة المزمع تشكيلها، ولهذا الموضوع الحقيقة واضح كل الوضوح، وشكراً لمعالي الأستاذ رئيس اللجنة الزراعية على هذا التقرير وانا بأعتقد ان اللجنة الزراعية قدمت جهداً قيماً سواء كان بالدراسة سواء كان بالتوصيات سواء بالجهد الذي بذلته ميدانياً، وهذه سابقة لم يسبق لها مثيل في تاريخ هذا البلد ان تقوم اللجنة الزراعية بهذا الجهد المميز، ولهذا شكراً لكم ومعالي وزير الزراعة ببيانه الذي قدمه ايضاً دراسة علمية دقيقة.

لهذا بين هذا التقرير وهذه الدراسة تعرض جميعاً الى اللجنة المختصة والمجلس قام بجهد مميز في هذا المجال، وشكراً لكم.

شكراً ابو المهدي جزاكم الله كل الخير. البند الذي يليه.

السيد الأمين العام:

٤) مناقشة تقرير لجنة التعيينات النيابية.

لجنة تقرير التحقيقات النيابية الأستاذ مقرر اللجنة ايضاً هذا الموضوع قرىء سابقاً وتمت مناقشة محددة فيه، وفيه توصيات، اذا رأيتم ان ننظر في التوصيات ايضاً وهو موضوع للمناقشة، فالأستاذ مقرر اللجنة يعرض علينا هذه التوصيات لمناقشاتكم وملاحظاتكم، تفضل الأستاذ الدكتور فوزي.

الدكتور فوزي الطعيمة مقرر لجنة التعيينات:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس.

قرار اللجنة يتضمن للمنهج الذي استخدمته ويتضمن ايضاً توصيات تحت عنوان فرعي هو الخاتمة، ارجو من الأخوة الكرام ان تنصب مداخلاتهم حول توصيات اللجنة لما لها من اهمية في تحديد ومعالجة اي تجاوزات او مخالفات مستقبلية، ونبتعد قدر الامكان عن اسلوب المحاسبة والاتهام وما الى ذلك، ان نبني شيئاً جديداً اليوم ان نضع تقليداً جديداً اليوم كفيل لوضع حدٍ لهذه الظاهرة الخطيرة والتي ابعادها كل منا يشعر بأهميتها وخطورتها على حس المواطن في هذا البلد بالعدالة، حسه بالحق هذا ما اردت ان اقوله في مداخلتي في بداية هذا النقاش توخياً للخروج قبل نهاية هذه الدورة بشيئاً يحاصر ويلجم هذه الظاهرة مستقبلاً، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الأستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس.

نحن امام تقرير يختلف عن تقرير اللجنة الزراعية الذي اشتمل على توصيات محددة ومن هنا فأني ارى ضرورة مزيد من التحدث حول هذا التقرير، وقد اعطيت الفرصة للحديث.

إبتداء اشكر اللجنة الموقرة التي تقدمت بهذا التقرير الهام خلال هذه الفترة الوجيزة كما أشكر كل من تعاون معها في إبراز بعض الحقائق حول هذه القضية الهامة وأود أن اسجل الملاحظات التالية:

– أتفق مع اللجنة الموقرة بأن هناك خللا في وزاراتنا ومؤسساتنا من مظاهر قيام العديد من

هذه الوزارات والدوائر الرسمية بتعيين موظفين لديها على غير ما خصص لها في جدول تشكيلات الوظائف أو على حساب مخصصات مرصودة لأغراض أخرى ودون علم ديوان الخدمة المدنية وكذلك تعيين حملة مؤهلات غير مطلوبة ولا تحتاجها الوزارات.

– كما أتفق معها أن هذا الخلل الذي عجزت وسائل القائمين عليه عن إخفائه عن المواطنين فولد تذمرا عاما وشكك في جدية برامج الاصلاح الاداري التي نادت بها الحكومات المتعاقبة. كما شكك في مدى قدرة مجلس النواب في إحكام رقابته على ممارسات السلطة التنفيذية.

– وأتفق معها أيضا على ان هذه الممارسات التي اشار التقرير الى نماذج منها ولا أقول إليها في الحدود التي سمحت بها ظروف الزمان والمكان تشكل عدوانا على نصوصنا الدستورية وقوانيننا المرعية ووحدتنا الوطنية ومسيرتنا الديمقراطية.

– وأود أن أؤكد على أن ما تضمنه التقرير من حصر التجاوزات في بعض الوزارات لا يبرىء ساحة الوزارات والمؤسسات الأخرى فان التجاوزات أكبر من ذلك بكثير بحيث أصبحت اقرب الى القاعدة منها الى الاستثناء.

– إن مثل هذه المخالفات لا تنحصر مسؤوليتها في الوزارات المذكورة أو الوزراء الذين شغلوا أو ما زالوا يشغلون هذه الوزارات ولكنها تتعداهم لهيئة الوزارة فمسؤولية الحكومة مسؤولية مشتركة وما كان بامكان أي وزير ان يتجرأ على الاعتداء على المواطنين طمعاً في كسب شخصي أو عشائري أو الانتخابي أو اسكاتا لبعض الأصوات تحت هذه القبة لولا قناعته بأنه يتحرك تحت غطاء يضمن له حرية الحركة. بل لقد بلغ الحد باحدى الحكومات التي ما زال بعض وزرائها في السلطة أن تتخذ قرارات تضفي من خلالها ثوب الشرعية على بعض التجاوزات.

إن من سوء حظ المواطنين غير المحظوظين وهم القاعدة العريضة في هذا الوطن ومن سوء حظ النواب الحريصين على أن يبقوا بعيدين عن الذاتية والفئوية والجهوية أن المواقف المبدأية لا تجد من يصل بها الى مرحلة أتخاذ القرار الايجابي فلا يعدو الأمر مجرد هموم واشجان تنفث تحت هذه القبة لينام أصحاب المصالح وطلاب المنافع ليله الطويل.

أما وقد آذنت الدورة العادية الرابعة لهذا المجلس على الرحيل فقد باتت أمان في أعناق كل من ديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية ليفعلوا وسائلهم في كشف جوانب الاعتداء على الحق العام لعل سلطة رقابية قادرة على إتخاذ القرار تأتي فتفلح في محاسبة المتسببين ووضع حد لهذا الفساد. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، ارجو من الأخوة ان ينظروا بدقة الى التوصيات الموجودة واضافة او حذف بعض هذه الأقتراحات وتكون الكلمات موجزة ما امكن لأن لدي اسماء سأقرأها الآن فالاقتراحات ايه اقتراحات مرحب بها، اضافةً او حذفٌ لما هو مقدم، الاسماء التي لدي بعد الاستاذ حمزة، الاستاذ همام، فخري، ذيب مرجي، داود

قوجق، حسني الشياب، سليم الزعبي، بسام حدادين، محمد الزبن، محمد الحاج، احمد عناب، علي الفقير، عبد الرؤوف الروابدة، عوني البشير، علاوي، محمد ابو فارس، فريحات، الغبابشة، الغويري.

هل هناك لم يسجل احد؟ الشيخ عبد الباقي، احمد عويدي، احمد الكفاوين، يوجد احد، محمد فارس الطراونة، اي احد من الأخوان يرغب في الحديث؟ نغلق الباب هنا، الأستاذ الدغمي وكفى، نرجو ان نقف عند هذا الحد الأستاذ همام سعيد، ونرجو الاقتراحات اكثر من الكلام العام.

الدكتور همام سعيد:

بسم الله الرحمن الرحيم. شكراً معالي الرئيس.

إن هذه المعلومات لم تكن غائبة عن الحكومات المتعاقبةمما يعني مسؤولية جميع الحكومات التي تزامنت مع هذا المجلس.

وهذا يعني ان هذه الحكومات لم تكن اهلاً لتأخذ ثقة هذا المجلس وإن هذا الظلم الفادح لا بد من ازالته لأن ما بني على باطل فهو باطل.

واقترح ما يلي:

١ . ان يواصل ديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية البحث في جميع التعيينات التي تمت خلال السنوات الاربع الماضية.

٢ . إبطال جميع التعيينات التي تمت بغير وجه حق:

٣ . اخضاع جميع التعيينات لديوان الخدمة المدنية. بما في ذلك الموظفون من الفئة الرابعة.

اما بما يتعلق بتعيينات مجلس الامة فلقد ثبت لنا بالوجه القاطع ان بعض الذين عينوا في هذا المجلس كانوا على مقاعد الدراسة اثناء تعيينهم مما يعني ايضاً ان يشمل ابطال هذه التعيينات ان يشمل هذا الامر ابطال التعيينات في مجلس الامة واخضاعها للاسس الصحيحة الموضوعة وغير الشخصية لأنه عندما تكون الاسس شخصية لا يمكن ان تحقق مثل هذه العدالة التي ننشدها ونطلبها لذلك ارجو ان يشمل الامر كذلك التعيينات التي تمت في مجلس الامة ولدينا الاسماء التي يمكن ان نذكرها اذا استدعى الامر، هناك طالبة كانت في جامعة اليرموك وقبل ان تتخرج عينت في مجلس الامة ولذلك هذه التعيينات جميعها لا بد من ابطالها واعطاء الحق لاهله، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس.

اولاً اتوجه بالشكر للجنة التعيينات النيابية على تقريرها الناقص، وكنت سأتوجه اليها بجزيل الشكر لو كان هذا التقرير وافياً وشاملاً لجميع الوزارات وجميع المؤسسات الحكومية الأخرى وفي كل الاحوال فإن هذا التقرير فضيحة، فضيحة كبرى ودليل اضافي على تراكم الفساد عبر سلسلة من الحكومات المتعاقبة، وهذا التقرير دليل على ان الوزير يعمل في وزارة وكأنما هو يعمل في مزرعته الخاصة او في اقطاعيةٍ خاصة تعود ملكيتها اليه وحده.

الوزير الذي يمارس مثل هذا الحق، ويعتدي على حقوق المواطنين ينبغي ان تسحب الثقة منه وهذا هو دور مجلسنا، الوزير الذي مارس مثل هذا الخروج على الاصول وترك الوزارة، كان ينبغي على لجنة التعيينات النيابية ان تذكره بالأسم من اجل وضع النقاط على الحروف.

فالاعتداء على حقوق المواطنين مسألة لا يجوز السكوت عليها، ولا يجوز القبول بها بحال من الاحوال.

الحقيقة انه القضية اللي كنت بدي اتحدث فيها بشكل رئيسي وان اصيغها على شكل سؤال للاستاذ مقرر لجنة التعيينات سبقني اليه الزميل همام سعيد وهو موضوع التعيينات في مجلس الامة، من المؤسف جداً ومن بواعث السخرية المؤلمة حقيقةً ان نبحث ونتحدث في موضوع التعيينات في المؤسسات الرسمية وفي الوزارات، ومجلس الامة ويقوم اولاً بأقتراف مثل هذه المخالفة، سأختصر في ذلك واقوم بتوجيه سؤالي.

وهنا انصت الجميع لسماع آذان الظهر.

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس: تفضل استاذ فخري.

اقول اذا بعض الوزراء اذا عاثوا فساداً في هذا الامر وانتهكوا الأسس اسس التعيين وبشكل يعني مجاهرة استثنائية وغريبة فما هو دورنا في مثل هذه الحالة، هل يكفي ان نقول ان الوزارات قامت بممارسة هذا العمل وانتهكت اسس التعيين، هل يكفي ان نطرح مثل هذا التساؤل ثم سؤالي هناك العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية التي لم تتطرق اليها اللجنة وانا اعذرها ربما لضيق الوقت او بأي اعتبار اخر، لكنها لم تستطيع ان تقدم لنا المعلومات الكافية الشافية الوافية، لكن يبقى السؤال الذي لم نستطيع ان اجيب عليه بنفسي وهو نحن هنا نمثل الشعب، ونحن هنا في المجلس عين الشعب علينا وعيننا على الحكومة وعلى المؤسسات الرسمية وعلى مجلس الامة ايضاً كأدارة وكجهاز رسمي قائم.

ما هو العائق بين اللجنة وبين الوصول الى عطوفة امين عام مجلس الامة؟ الذي قام بانتهاك اسس التعين في هذا المجلس. ما رأي اللجنة في هذه التعيينات؟ مع الشكر معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ مقرر اللجنة.

السيد مقرر اللجنة: سؤال الاستاذ فخري ينسحب على كل المؤسسات الاخرى والدوائر الرسمية الآن مجلس الامة كأي مؤسسة اخرى رسمية يخضع لنفس القواعد وبنفس الاسس، لنفس الجهات المعنية بالتعيينات.

وقد قامت الشائعات حول التعيينات في مجلس الامة خلال عمل اللجنة ولكن المعيقات التي صادفتنا مع المؤسسات الرسمية الاخرى لم تختلف عن المعيقات التي صادفتنا مع مؤسسة مجلس الامة وهي مؤسسة رسمية، ولا تنفصل بأي حال من الاحوال في هذا المجال عن اسس واصول التعيينات وقواعدها المرعية في الدولة ومؤسسات الدولة المختلفة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس في البداية اود ان اؤكد على ان المخالفات الموجودة في قرار لجنة التعيينات لا تقتصر كما هو شكلاً موجود وكما تبدو وكأنه مخالفة انظمة وقوانين، بل باعتقادي انها اكبر من ذلك ويجب ان ندقق بمقدار الضرر الذي حصل من جهة بسبب هذه التعيينات وان نعمل ايضاً على ان نحقق في امانة المسؤولية التي تحملها الوزراء المختلفين.

السؤال الاول الذي يدور في ذهني، هل كان حاجة بمثل هذه التعيينات؟ انا باعتقادي الامثلة الموجودة بين ايدينا تدل على انه لا حاجة اطلاقاً لمثل هذه التعيينات بهذه الكثافة، والدليل على ذلك اننا نرى في بعض التعيينات وعلى سبيل المثال موظف يحمل شهادة في الفنون يوظف وظيفة محاسب في الوزارات او في الدوائر.

لو كانت القضية ملحة، لو كانت هنالك حاجة لا اعتقد اننا سنقف ضد هذه التعيينات، لكن باعتقادي لا يوجد حاجة، ويجب ان ندقق في مدى الضرر الذي لحق بالموازنة العامة للدولة في انفاق المال العام بطريقة غير شرعية وبطريقة غير مشروعة.

استطيع ان استنتج شيئين من هذا التقرير ان اسباب الخلل الحاصل هو نتيجة لسببين، السبب الاول هو الصلاحيات التي تعطى للوزراء وللأمناء العامين واذا استعرضنا الجدول الموجود وامانة الشؤون البلدية والقروية وهي ليست المثال الوحيد وانما اخذها كمثال عوائد محروقات بنك تنمية مدن وقرى . . . الخ.

انا اعتقد ان هذه القضايا تفتح الباب للوزير وللمسؤول بأن يعمل من خلالها على ان يتجاوز هذه الانظمة وهذه القوانين، ناهيك عن الضرر الاجتماعي الذي يلحق ايضاً بالبلد نتيجة الاخلال بأمانة المسؤولية من قبل هؤلاء المسؤولين.

السبب الثاني الصلاحيات هو نوعية هؤلاء المسؤولين شخوص المسؤولين في تغليب المصلحة العامة على المصلحة الذاتية، واحب ان اذكر هنا معالي الرئيس ان في خطاب الموازنة الماضية لهذا العام كنا قد طلبنا من الحكومة بأن تقف امام تقرير اللجنة المالية، وان تحاسب فوراً الاشخاص الذي اشار اليهم التقرير، ويجب عليهم ان يتخلوا عن امانة المسؤولية لأنه باعتقادي انهم لم يكونوا اهلاً لها، ان كانت هذه المخالفات حقيقة وانا اعتقد ان جزء كبير منها حقيقة، وأود ان اشير هنا ايضاً انه التقرير حتى هذه اللحظة وفي الاسابيع الاخيرة، ايضاً حصلت مخالفات كبيرة وكثيرة جداً، نعرف انها لاغراض ومصالح شخصية.

معالي الرئيس انا اعتقد ان هذا التقرير هو عبارة عن قمة الفساد الذي طالما نادينا على اساس ان نحارب هذا الفساد، ولكن للأسف موجود حتى هذه اللحظة، وحتى هذه اللحظة ايضاً يمارس في قضايا التعيينات، انا مع اطالب بقوة بأن جميع هذه المخالفات يجب ان تلغى

ويجب ان نعمل على مبدأ تحقيق العدالة بين المواطنين وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ داود قوجق.

السيد داود قوجق:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

بداية اشكر اللجنة التي تمكنت من تقديم هذا التقرير الواضح على الرغم من ايجازه وفي هذه المدة القصيرة.

يشير التقرير الى مخالفات كثيرة ومتنوعة واذا نظرنا الى انواع المخالفات نرى ما يلي:-

١ - ٦٤٥ موظف تم تعيينهم على حساب المحروقات وعوائد التنظيم وصندوق المعونة الوطنية وامانات الطفولة واجور العمال والحمالين وغيرها.

٢ - ١٧٦ موظف تم تعيينهم على حساب رواتب مقطوعة وعقود ومياومات خلافاً لقانون الموازنة واسس وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين.

٣ - ١٥٧ موظف تم تعيينهم خلافاً لاحكام التشكيلات وبلاغات رئاسة الوزراء وبدون علم ديوان الخدمة المدنية.

٤ - ٢٤٥ موظف تم تعيينهم على حساب الفئة الرابعة والمخصصات الرأسمالية.

اذا استعرضنا الملخص اعلاه نلاحظ في بند (١) ان اكثر من (٦٠٠) موظف تم تعيينهم على حساب مخصصات البلديات التي هي بحاجة ماسة للدعم، وكذلك على حساب اقوات الفقراء الذين يستحقون المعونات الشهرية، وكذلك امانات الطفولة بل وعلى حساب العمال والحمالين وغيرهم ولا بد من تصحيح هذا الوضع الشاذ.

واما اذا استعرضنا البند ٤ نلاحظ ان اكثر من ٢٠٠ موظف تم تعيينهم على حساب المشاريع الرأسمالية اي على حساب المنشآت الضرورية لسير العمل في الوزارات والدوائر. وكذلك على حساب الفئة الرابعة وهي الفئة التي تقدم الخدمات التي لا تستطيع الوزارات والدوائر الاستغناء عنهم.

اما ما ورد في البندين ٢، ٣ فهي مخالفات لأسس وقواعد التعيين وبلاغات الرئاسة وبدون علم ديوان الخدمة المدنية، اي ان اكثر من ٣٠٠ موظف قد تم تعيينهم دون مراعاة الأسس وعلى حساب اصحاب الدور.

وفي الختام اظن ان المخالفات في الدوائر والوزارات غير المذكورة او المذكورة بدون ارقام اكثر بكثير من الوزارات المذكورة. لذلك ارى الموافقة على توصية اللجنة بتكليف ديوان المحاسبة القيام بالتفتيش والتدقيق والحصر لكافة المخالفات ... الخ. وكذلك ربط التعيين بكافة اشكاله بديوان الخدمة المدنية سواء ما يتم منه بعقود او مقطوعية او مياومة او غيره كما ورد في كتاب اللجنة.

والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ حسني الشياب.

الدكتور حسني الشياب: شكراً معالي الرئيس.

ابتداءاً مرة اخرى لا بد من توجيه الشكر الى اللجنة التي استطاعت في وقت قصير ان تقدم لنا مثل هذا التقرير، في قضية هامة اضعها في مصاف القضايا الوطنية الكبرى في هذه المرحلة التي نعاني منها من البطالة.

كنت اتمنى لو جاء تقرير اللجنة مع ذلك شاملاً لبقية مؤسسات الدولة ربما كان عندها في ذلك ضيق الوقت، في حقيقة الحال اهم ما يميز التقرير هو تأكيدها للحصر وبتصنيف الحالات التي تم فيها التجاوز، وصف الحالات التي تم فيها التجاوز هذا حقيقة كما قيل قبلي يمثل اعتداءاً على حقوق المواطنين، والاهم من ذلك هو اعتداء صارخ على الدستور الذي يساوي بين المواطنين، اعتداء صارخ على الدستور والقوانين التي تساوي بين حقوق المواطنين وهو بهذا المعنى عندما يقع من مسؤولين وزراء او مسؤولين دون ذلك دون هذه المرتبة فهو يمثل صميم الفساد الاداري الذي نتحدث فيه منذ مجيء هذا المجلس وهو احد اوجه الفساد الاداري الصارخة، من هنا فبالاضافة الى ان يكون التقرير شاملاً، اوافق على اقتراحات وتوصيات اللجنة التي تؤكد على ضرورة تفعيل دور مؤسسات الرقابة من ديوان الخدمة المدنية وديوان المحاسبة وجهاز الرقابة والتفتيش، اوافق على هذه التوصيات وارجو التقيد بها، لكنني اضيف انه اذا اعتبرنا هذا فساداً ادارياً في الوقت الذي يكثر حديثنا عن الاصلاح الاداري فأقدم اقتراحاً محدداً، ارجو ممن يقتنعون به من الزملاء النواب ان يثنوا عليه وان يتبناه المجلس بالتالي وهو تقديم الوزراء الذين اقترفوا هذه الانتهاكات للدستور والقوانين تقديمهم الى لجنة التحقيقات النيابية المعنية بالفساد الاداري والمالي، وهو لجنة قائمة وما زالت موجودة وهذا جزء من الفساد الاداري، وتقديم الاخرين من امناء عامين من هم دون مرتبة الوزراء الى القضاء، وشكراً معالي الرئيس مع ابداء اسفي ان معظم الذين اقترفوا هذه الانتهاكات هم من الوزراء النواب، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

واشكر اللجنة على ما قامت به من مجهود مشكوره ضمن المدة القصيرة التي اتيحت لها لتقدم تقريرها للمجلس الكريم، ولعل عنصر الوقت عاملاً مهماً في عدم ادراج مكان المخالفات، ومختلف الوزارات في هذا التقرير... الا ان ذلك لا يعفي الحكومة ودواوين الرقابة والتفتيش والمحاسبة والخدمة المدنية من كشف هذه المخالفات وملاحقة مرتكبيها، كما ابدي ان هناك مخالفات كثيرة ارتكبت واشاعت في اقتضاء الخدمات وتوزيع الحقوق، لعل الحكومة واجهزة الرقابة التي اشرت اليها في غياب المجلس الذي ستنتهي دورته بعد ايام تقوم بملاحقة هذه المخالفات سيدي الرئيس انني اقر اللجنة على ان المخالفات التي ارتكبت قد وقعت خلافاً لما كفله الدستور الاردني، ذلك ان الدستور وبنصوص واضحة اوجب عدم التمييز بين المواطنين.

كما ان سائر التشريعات اوجبت ذلك،

وقبل التشريعات الوضعيه فأن الشرع السماوي وقواعد الاخلاق والمبادئ العامة وقواعد العدالة والانصاف توجب ذلك.

ان هذه المخالفات ايها السادة تأتي كرياح بغيضه لأنحراف اشرعة الديمقراطية وتعزيز مكانة الفساد والمفسدين، هذا الفساد الذي يرتكب وللأسف تحت اعلام الديمقراطية والذي كان حجر الرحى في البرامج الانتخابية للمرشحين عند انفتاح مرحلة الديمقراطية هذه المخالفات ايضاً تعتبر ايضاً اعتداءاً سافراً وظالماً على حق المواطن الذي قدر له ان لا يكون مسنوداً بظهر وهو سرقه لحقوق المواطنين ولعل هذه السرقة ابشع انواع السرقات ولعلها تأتي في مرتبة جرائم السرقة بالسطو المسلح ايها السادة الا يجوز تجاوز صاحب الحق واعطاء حقه لغيره لقاء ثمن رخيص. يتلخص في توهم كسب في منطقة انتخابية او ارضاء لحزبية ما حدث لذلك او عشائرية لم تألفها ولم تألفها تقاليد واخلاق العشيرة التي تقدم على الأيثار لا الأثرة. والامانة لا السرقة، وعلى حس شفاف بالعدالة والمساواة. واخيراً فإنه لا يجوز ان يمر هذا التقرير مر الكرام... فاذا لم يصدر عن مجلسنا قراراً جاداً حول ملاحقة هذه المخالفات ومرتكبيها... فأن المجلس بذلك سيشرع الابواب واسعة لمخالفات اكبر وابشع واخطر في المستقبل... سيكون مرتكبوا هذه المخالفات قدوة لغيرهم في ارتكاب امثالها طالما انهم لم يلاحقوا، وسيبقى المسؤول الشريف مثار محاصرة وتبرّم لأنه قابض على شرفه ونزاهته وأمانته ودينه ولأنه مع المساواة بين المواطنين كان اقتراح سيدي الرئيس ان يحال التقرير الى لجنة التحقيقات النيابية والى النيابة العامة في آن واحد لملاحقة المخالفين كما واثني وأويد توصيات اللجنة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: شكراً معالي الرئيس.

انا سأقول بعض الكلام لوجه الله تعالى، لأنني اعتقد معالي الرئيس ان هذا النقاش وهذه المداخلات ليس لها اي وظيفة سوى تسجيل موقف للتاريخ ولوجه الله تعالى.

اكبر دليل على ذلك معالي الرئيس ان الحكومة في هذه الجلسة ليس لديها النصاب، اكبر من نصف الحكومة غائب عن هذه الجلسة التي تناقش موضوع في غاية الاهمية، موضوع التعيينات وهذا موضوع يمس قطاع واسع من الناس.

الحكومة غائبة واذن من طين واذن من عجين لانها تعرف جيداً ان لا موقف في هذا المجلس من ممارسة من سياسات واخطاء ترتكب او سياسات خاطئة في المجالات الاخرى تناقش، عليه معالي الرئيس اقول اللجنة التي شكلها المجلس لمناقشة موضوع التعيينات؛ صحيح ان الوقت كان قليلاً.

معالي رئيس المجلس: ارجو الأخ بسام نحن في تبادل رأي وبدنااقتراحات، يعني اذا سمحتوا لي انا حقيقة هذا المجلس مجلس كريم ولا يصدر عنه الا كل كلام موثق وصحيح، واظلم الظلم ان تُظلم انسان بما ليس فيه؛ نحن ضد الظلم وهذا التجاوز ومع الحقوق لكن لا نظلم ايضاً بظلم اظلم من الظلم نفسه فأرجو ان يكون هناك تبادل للرأي، ارجو ان يكون هناك رأي واقتراحات.

السيد بسام حدادين: انا يا سيدي موافق معك ان موضوع المناقشة تبادل الرأي، لكني افهم موضوع تبادل الرأي ايضاً ان نخرج المجلس بقناعة قد تدفع المجلس باتجاهات مختلفة بما فيها سحب الثقة من الحكومة او من بعض الوزراء اتابع معالي الرئيس فأقول بالرغم من ان الوقت كان محدوداً امام اللجنة الا انها وفرت لنا عدد من المعطيات والمعلومات التي تشير الى ان هذه الادارة بتركيبتها الرائدة او السابقة واقول او القادمة.

لن تتمكن من تصفية اشكال التجاوزات المشار اليها، وذلك بالضبط لأن هذه الادارة بحكم تركيبتها الطبقية والاجتماعية، خلينا نتكلم شويه (ايديولوجيا) مش غلط.

معالي رئيس المجلس: خلينا بالاقتراحات اذا سمحت الاستاذ بسام هذا موقع كريم ومنصه كريمه يقف منها النائب يتحدث ارجو ان نلتزم بالنظام والاقتراحات المحددة وقل ما تشاء من الأقتراحات، ومن رأي وتبادل رأي، هذه الحدود اللي بنتحدث بها.

السيد بسام حدادين: ماشي... ماشي... طيب اتابع فأقول ان تقرير اللجنة كان تقريراً خجولاً، تظهر امام اللجنة معطيات كافية لكي تسمي الاشياء بأسمائها لكن اللجنة تجنبت ذلك وسعادة مقرر اللجنة يطالبنا بأن نطوي الماضي وان نفتح صفحة جديدة، انا اقول لا يمكن ان نفتح صفحة جديدة اذا لم يفتح الماضي ونشخص الامراض ونسمي الاسماء بأسمائها، لذلك اذهب لأؤيد فكرة (برضو لوجه الله تعالى) فكرة ان يحال كل مسؤول بغض النظر عن موقفه ارتكب مخالفة في موضوع التعيينات الى القضاء حتى تأخذ العدالة مجراها وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ محمد الزبن.

الدكتور محمد عضوب الزبن: شكراً معالي الرئيس.

لقد تطرق الزملاء كثيراً الى عدة نقاط وليس هناك زميل من يقر التجاوز بالتعيينات ولكنني ارى ايضاً ان من اكثر شرائح مجتمعنا البوادي والريف هي التي تقاسي من ظروف المعيشة، وربما ظروف التعيين ايضاً، والجميع يعرف ايضاً كم معاناة ابناء البوادي ان كان من حيث الخدمات او من حيث التعليم في المراحل الابتدائية والاعدادية فعندما يتخرج شخص من العائلة ان كان خريج كلية المجتمع او خريج الجامعة فانه فرد واحد من هذه العائلة، بينما عندما يقارن مع زميله ابن المدينة نجد ان ولي الامر قد يكون طبيباً وقد تكون الوالدة مهندسة بينما ابناء الريف وابناء البوادي الخريج ربما هو يكون معيل هذا الاسرة لذلك كم اتمنى من الزملاء ان تكون احدى التوصيات ان يكون التعيين هو حسب الوحدة الادارية، لأنه لا يجوز ان نقارن قضاء الجيزه وقضاء الموقر وقضاء سحاب وقضاء ذيبان في العاصمة التي عدد سكانها يزيد عن مليون نسمة، لذلك كم اتمنى من الزملاء ان يكون التعيين كما جاء من توصيات اللجنة بأشراف ديوان المحاسبة وديوان

الخدمة المدنية وكذلك الرقابة والتفتيش، لكن ايضاً ان يكون التنافس حسب الوحدة الادارية واطلب من الزملاء التثنية على هذا الاقتراح، وشكراً معالي الرئيس.

معـالي رئيس المجلس: شكـراً لكم، الاستاذ محمد الحاج.

الدكتور محمد احمد الحاج: شكراً معالي الرئيس.

اتقـدم اولاً بالشكـر الجـزيـل لـلأخـوه الاعضاء لجنة التعيينات على سرعتهم في انجاز هـذا العمل الـطويل، والتسـاؤل عن قانـونية امتنـاع بعض الـوزارات او المؤسسـات عن التعاون مع هذه اللجنة البرلمانية وعدم اعطائها المعلومات المطلوبة. مخالفات كثيرة، لا اريد ان اعرضها هذا التقرير مع تواضعه يعرض لقضايا مهمة وحساسة وبين مخالفات كثيرة، لا أريد أن أحصر أو اتحدث عن هذه المخالفات إلا بنماذج بسيطة منها:ـ

١) قيام العديد من الوزارات والـدوائر الـرسمية بتعيـين موظفـين لديهـا على غـير مـا خصص لها في جداول تشكيلات الوظـائف او تعيين البعض على حساب مخصصات مرصوده لأغراض اخرى كالامانات والمشاريع وكل هذا على غير علم ديوان الخدمة المدنيـة ومع تجاوز الأولـوية في التعيـين وتعيين من لا تـوجـد لهم طلبـات استخدام لـدى ديوان الخـدمة المـدنية وظهـرت هـذه التجـاوزات الحـادة في بعض الوزارات وبخاصة في وزارة التنمية الاجتماعية التي تعتدي على اموال معيشية للفقراء والجياع من حساب صندوق المعونة الـوطنية فبـدلا ان تعطي هذه الاموال للفقراء وبمناطق منكوبه في قرى وارياف وبوادي المملكة اعـطيت ارضاءاً لوساطات معينة لتعيينات فيها هذه التجاوزات الكثيرة والاستثناءات المتعددة خلقت حالة من عدم الثقة بين المواطنين بشيء اسمه التعيينات وعنـدما يـراجعني الكثيرون، يـراجع لهم عن طلبهم في ديوان الخدمة المدنية وعلى الرقم الذي وصلوا اليه وترتيبهم في منطقتهم، في كل مـرة عندما اقول لهم ان ديوان الخدمة يسير على اسس معينة وهناك اولويات وهناك اسس وادوار والى غير ذلك، لا اذكر اني قلت هذا الكلام لمواطن الا اخذ يسخر في ويستهزيء ويقول نحن نعلم انه لا وظيفة في هـذا البلد بغير الـوساطـات، بالمناسبة انا لست مع الاستثناءات بأي مؤسسة من مؤسسات الدولة واخراجها عن اطار ديوان الخدمة المدنية، ولست كذلك مـع تمييز بعض المنـاطق عن غيرهـا، واعطاء اولـويـات لهـذه المناطق، لأن المواطنين يجب ان يكونوا سواء في الحقوق والواجبات كما نص الـدستور، وهـذا سيجعـل نـوعـاً من الحـافـز للمنـاطق لتلحق بغيرها.

واخيراً اقول لقد ان الأوان ان يحس كل مواطن في هذا البلد ان حقه في التعيين يمكن ان يصل اليـه دون الـوسـاطـات او العـلاقـات الشخصيـة او المصـاهـرات وان وظيفتـه التي ينتظرها لتؤمن له لقمة العيش الكريمة لن تسرق منه لتعطى لغيره بغير حق.

واطالب ان تكون هذه التوصيات مدار اهتمام الحكومة كما اطالب اعطاء ديوان الرقابة والتفتيش الـذي نعلق آمالنـا عليـه ان يعـطي

صلاحية نقض والغاء التعيينات التي تتم مخالفة لـلأسس المعلنة أو بـدون علم ديوان الخـدمـة المـدنيـة. مـع تفعيـل دور ديـوان المحـاسبـة. وشكراً.

معـالي رئيس المجلس: شكـراً لكم، الاستاذ احمد عناب.

الـدكتـور احمـد عنـاب: شكـراً معـالي الرئيس.

اشكر اللجنة على ما جاءت به وما جاءت به كان ناقصاً حقاً، والامرُ من ذلـك ان مقرر اللجنة كان يريد ان نتجاوز الموضوع وبسرعـة لأنه وضع بعض التوصيات، التوصيات طبعـاً يستطيع كل انسان ان يـوصي بها ولكن تغيـير العادات القديمة ليس من السهولة، هناك طبعاً سلطة تنفيذية تقوم بما تشاء واذا مسكنا الضحية وتركنا الظالم او المخالف لا نستطيع ان نأتي بشيئ قد نعلم من هو المظلوم، ولكن كيف نعلم من هو الظالم ومن الذي ظلم، الاولى ان نشدد على هذه النقطة.

لقـد قام المجلس طبعـاً بـاعـطاء الثقـة للحكومة وهناك نواب من المجلس اشتركوا في هذه الحكومة، وهؤلاء النواب كان على اللجنة ان تعلمنا كيف دخلوا وكيف خرجوا من الذين استفادوا في هذه السلطة.

هناك من تجاوز وهو ممثل للشعب ايضـاً ويجب ان لا يكون، هناك من تجاوز وقدم لاهله وبلده من العمران والعمل مكان على حسـاب الاخرين خصوصاً من هم على المسرح السياسي بهـذه المنطقـة وفي هذا البلد، هنـاك من ظلم وهناك من يعيش على الهامش حقاً.

انا ارى ان كل هؤلاء الذين خالفوا ان اهيب بهم ان يقدموا هـذه المخالفـات لنعلمها حتى يكون هناك امكانية في الحقيقة لتجاوز هذه المخالفات.

اشكر اللجنة على ما جـاءت به، ولكن اقترح ايضاً حتى لا نسيء الى قدسية البلد وان لا نسيء الى حقوق المواطنين ان يقدم هذا التقرير الى جلالة الملك المعظم حتى يكون برسالة من هـذا المجلس، ويقـدم ايضـاً بمؤتمـر صحفي للجميع وللشعب لأننا نحن نقدس الله والوطن والملك، ولكن يجب ان لا ننسى الشعب ايضاً، يجب ان يكون لهذا الشعب دوره في المعلومات عن هذه المخالفات التي تحدث كل يوم وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستـاذ مقرر اللجنة.

السيد المقرر: شكراً معالي الرئيس.

معـالي الـرئيس انـا استغـرب بعض التغيرات التي وردت على لسـان بعض الاخوة النواب لو انتظرت هذه اللجنة ورود معلومات اضافية لما كان بين يديكم اليوم شيء يناقش، والسؤال امام اللجنة كان ان يكون هناك شيء او لا يكون من حيث الاسماء، الاسماء اخي بسام واضحـة وواضحـة جـداً، ولم يكن من بـين توصياتنا انك ما تذكر اسماء، اذا تحب ان تذكر اسماء اذكر، اما تبرير للجنة النيابية انـه يضع الوزارة وبين قوسين اسم الوزير يعني شغله مش راكز.

نحن نحـاسب مـؤسسـات ارتـكبـت مخالفات والمؤسسات في تلك الحقيقة من الزمن انت عـارفهم ولا داعي للجنـة ان تخـوض في

الاسماء، لا المبدأ هو الاهم، ام الاستاذ عناب والأخ بسام في قولهم انه انا ابحث عن طوى الصفحة اي صفحة، هذا لم يشار اليه لا بالتقرير ولم اقول شيء عن طوي الصفحة انما اقول ان بالاضافة الى مواصلة البحث والمحاسبة والملاحقة من قبل الدواوين الرسمية المعنية بهذه القضية ومحاسبة مرتكبيها كما هو وارد في تقرير اللجنة في الصفحة الاخيرة، انا قلت ان تكون مداخلاتنا بناءة وعملية وان لا نخوض في المزاودات والشعارات ان نخرج بشيء اليوم يا اخوان هذا المقصود اضاءة شمعة خير من انه نظل نلعن بالظلام طول الوقت.

نحن بأمس الحاجة الى الزام الحكومة بأجراء بسياسة بمبدأ بقاعدة تضع مجلس النواب في صلب المحاسبة على مثل هذه المخالفات، ولا اعتقد ان الخوف في المسائل الاخرى كثيراً يفيد.

مجلس النواب منبر مستقل واقوى المنابر ماذا يعني ان نخرج بمؤتمر صحفي بعد هذه الجلسة اذا خرجنا من هذه الجلسة بشيء، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

اود من الاخوة الكرام ان يدركوا تحديداً بعض العبارات التي تطلق مراد بها مسبقاً مصادرة الرأي الاخر، كلمة المزايدة والدعاية والانتخابية التي يلوح لنا بها الأن، ونحن في نهائية برلمانية بعدها انتهاء البرلمان، بإعتقادي هو من باب السبق لمصادرة الرأي الاخر تحت ذريعة انك قلت الحقيقة انما انت في هذا المجال تحاول ان تجعل هناك دعاية انتخابية.

انا بين امرين، بين ان ازاود لحساب شعب او ازاود لحساب حكومة، وانا اعتقد ان من لم يزاود لحساب شعب بالتالي هو يزاود لحساب حكومة لأخذ موقع ما، وبذلك ينبغي ان نكون مزاودين للحقيقة فقط بمعزل عن الاشخاص المتنفعين.

والحقيقة ليس لها زمان تقال فيه وتمنع من زمان آخر، فالحق احق ان يتبع في كل زمان وكل مكان ونحن امام طلب اصر عليه هذا المجلس بجميع فئاته وتوجهاته وافكاره واشخاصه، وهو طلب مناقشة التعيينات للوصول الى دليل يؤكد المقولة ولسان الحال الذي يتكلم به كل مواطن ان هناك تجاوزات في التعيينات بلغت حد الفساد، وباعتقادي القناعة لدى انساننا الأردني ليست بحاجة الى دليل لأنه يعيشها ولديه دليل من ذاته ومن شخصيته بدليل اذا ناقشنا بقضية ان التعيينات لها اسس في جدول معين زماني وجدول تشكيلات ايضاً يتضمن الشواغر وان هناك ديوان خدمة مدنية هو الذي ينسب بمعزل عن الاشخاص مهما حاولنا ان نضع هذا الامر المثالي في قوالب مضمونة لدى انساننا الاردني فأنه لا يقبلها، لأن قناعته اعظم من كل مصداقية القائل.

ولذلك نصطدم بضحكات السخرية احياناً ويقول لك انا على استعداد ان اتي لك باسماء متعددة تجاوزوا بها اسمي، وانا احق بالوظيفة منهم، وفعلاً قد جاءوا بالاسماء ولا

نملك ازاء هذا الواقع الا ان نقول من باب لفت النظر.

ارجو ان يكون الامر عادلاً، سيأتينا الجواب الروتيني الشكلي كل شيء عندنا تمام، وبالواقع ليس تماماً، هناك فساد اداري كبير وخطير جداً.

اذا كنا في مجلس لا نريد ان نحاسب هذا الفساد بحجة ان ذلك يسمى دعاية انتخابية مستقبلية لو فعلنا ذلك ايضاً في اول بداية هذا المجلس لقالوا عندئذٍ المجلس متحمس جداً وحامي وجاي نار ملهلب بده يولعها على الجميع.

سيقال هذا الكلام ايضاً، وهكذا سنبقى يغمز جانبنا متى قلنا هذا الكلام في اي زمان واي مكان لذلك ارى ان هذا المجلس بتوجهه لمناقشة هذه القضية وفي هذه المرحلة بالذات، بناءاً على ما تناهه الى علم السادة الاعضاء من تجاوزات سبقت، كنا قد احسنا الظن بالحكومة انها لن تتجاوز وخاصة انها تعيش في ظلال مراقبة برلمانية صارمة وقوية ولكن للأسف الشديد، ان هذه التجاوزات من خلال هذا التقرير الذي قدم الينا تبين لنا ان الحكومة لم تقر اهتماماً لهذا المجلس.

ولذلك تجاوزت رغم وجود هذه الرقابة البرلمانية والخوف العام الذي اوحى به هذا المجلس منذ مجيئه، وانه سيكون وراء الفساد حرباً ودماراً وخراباً عليه، رغم هذه الهيبة العامة وجدنا تسللات خطيره جداً للحكومة في التعيينات الى اي مدى نقيس هذا التسللات، هل نكتفي فقط بالادانة؟

هل نلغي ان نقول ذلك لأنساننا ومواطننا الاردني فقط؟ حتى نقول والله وجدنا دليلاً يدعم قولكم وتعيينكم السابق :-

ام جئنا نناقش حتى نحاسب، وبأعتقادي ان هذا المجلس لم ينتهي من ١/٤.

هذا المجلس يبقى الى ١١/١١ حتى يحل، وارجو ان تلجأ الحكومة ان تحل المجلس حتى لا يدان المجلس.

لذلك انا ارى ان الموضوع باقٍ وهذا المجلس باقٍ، واذا كان هذا المجلس قد قصر في بعض جوانب حياته من انه لم يتقدم بدورة استثنائية حتى يبقي مظلة المراقبة هذه قضية اخرى لسنا في صدد مناقشتها الآن لكن هناك لجنة تحقيقات نيابية، وبقرار من هذا المجلس عاملة حتى بعد انتهاء الدورة العادية ويجب ان يمارس المجلس من خلال هذه اللجنة سلطات الرقابة والمحاسبة للحكومة والوزراء اما ما قدمته اللجنة من تقرير فمع تقديري الخالص لجهد اللجنة والتماس الفوز لها من جهة انها درسته على عجل، وقدمت لنا نموذجاً من التجاوز في جانب اللي هو الزام الحكومة او الوزير بجدول تشكيلات او اجراء تعيينات ما ينبغي ان تعيين على حساب عمال مثلاً في مشاريع اما شابه ذلك، فقط جاءت العينة في هذا الباب، لكن لو ان هذه الجداول درست دراسة فنية من مختصين، ودراسة تحليلة احصائية لوجدنا فيها من المآسي ما يندى له الجبين، سنجد في هذه التعيينات تجاوزات خطيرة جداً من مراعاة الاقليمية والتوزيع الجغرافي والمحسوبية والشللية، سنجد نماذج وعينات من اخطر ما يمكن وليس الامر قاصراً على جهة فقط، بل ان

الامر عم وطم حتى اصبحت القاعدة استثناءاً والاستثناء قاعدةً، واذا كان قد اشار بعض الزملاء الى ان التجاوز قد وصل الى مجلس الامة، وقد اشرت الى هذا سابقاً، وعندي الدليل، فاذا كان رأس الرقابة قد تفشى اليه شيء من الفساد، فما معنى ان تبقى بقية الاجزاء بعيدة عن هذا الجانب لذلك انا اقترح وتحديداً ان نفعل دور التحقيقات النيابية، وان يسند اليها ملف التعيينات كاملاً وان تستعين بديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش لدراسة هذه الجداول دراسة علمية موضوعية وتحليلية حتى تحدد اين الفساد ومن قام به وان تحاسبه، اما ان نطوي صفحة فقد تعودنا على ذلك حتى اصبح طي الصفحة عندنا هو المطلوب مع اننا يجب ان لا نطوي صفحة، ولي ملاحظة اقولها ايضاً من خلال ما تقدم به بعض الزملاء عندما طلبوا بعض التعيينات المخالفة، انا لست مع هذا التوجه، لأن المواطن اخذ شيئاً له من الحق فيه وهو أنه مواطن، اما انه تجاوز به غيره فينبغي ان ينصف من تجاوزنا عنه لا ان نبطل حق المواطن في تعيينه، والا ما معنى ان نقف في التعيينات عند عام ال (١٩٩٠) ينبغي ان نرجع الى ما قبل ال (١٩٩٠) ايضاً حتى نبطل الفساد اينما وجد، والزمان لا يمكن ان يقادم الفساد بل ان الفساد ينبغي ان يلغي في اي زمان وجد فلقد عين وزراء لا يستحقون ان يكونوا رعاة وعين مدراء عامون لا يستحقون ان يكونوا جباة، وعين موظفون عاميون كبار لا يستحقون الأحترام والتقدير، هؤلاء يجب ان يصحح ايضاً وضعهم اذا ازدنا ان نعيد حساباتنا في كل بنيتنا الدولية وهذه البلد لذلك انا ارى ان ابطال التعيينات امر ليس سليم وسديد لأنه انتقاص لحق المواطن ولكن ينبغي ان ينصف من ظلم من تجاوزناه يجب ان ننصفه الآن وامامنا جدول تشكيلات جديد لم يبت به بعد او لم يعين به احد ممكن انصاف هؤلاء جميعاً من خلال الجدول الجديد حتى يصل كل مواطن الى حقه، لذلك معالي الرئيس الزملاء المحترمين ما قدم الينا مع احترامنا له وتقديرنا لجهد من قدمه ليس كافياً، لذلك ارى ان يحال الأمر الى لجنة التحقيقات النيابية وبأسرع ما يمكن وان يكون على جدول هذه اللجنة اولاً محاسبة التجاوز في مجلس الأمة في التعيينات اخيراً، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الأستاذ عبد الرؤوف الروابده.

السيد عبد الرؤوف الروابده:

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي معالي الرئيس من يظن لدقيقة انه ليس هناك فساد اداري او مالي فهو غارق في وهمه انني يا سيدي الرئيس اكن للأخوة رئيس واعضاء لجنة التعيينات النيابية التقدير والاحترام، ولكن تقريرها سيدي الرئيس جاء خديجاً ان لم يكن هزيلاً، تعرض لعملية سلق واستعجال بهدف اثبات الانجاز ورفع المسؤولية والعتب، واعتوره عديد من العيوب:-

١) لم يقدم التقرير صورة وافية عن كل أجهزة الدولة، فاقتصر على وزارات بعينها، مما يوحي بأن وراء الأكمة ما وراءها ممن زود اللجنة الموقرة بالتقارير، ويفترض بمصدر التزويد ان لديه معلومات وافية عن جميع أجهزة الدولة لا عن بعضها فحسب.

٢) اعتماد التقرير على كتب صادرة عن ديوان الخدمة المدنية أو ديوان المحاسبة، دون تمحيص فحوى الكتب، وانما اعتبارها ادانة للوزارات المعنية غير قابلة للمناقشة والنقض، فليس صحيحاً ان كل نقد صادق وأن كل اتهام صحيح، وكم من استيضاح انتهى بقبول جواب الدائرة.

٣) عدم توضيح مخالفة كل وزارة، هل هي مخالفة جوهرية فيها اعتداء على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، وفيها تفعيل للدائرة الانتخابية، أم ان المخالفة كانت شكلية تقتصر على عدم سماع راي الديوان في قرارات صادرة عن مجلس الوزراء، والسماع يا سيدي هو لا بداء الرأي في تحديد الراتب لا في مبدأ التعيين.

٤) عدم تحديد المخالفات بتواريخ التشكيل الوزاري أو التعديل، فقد يمر على الوزارة وزيران أو اكثر في السنة الواحدة، وبالتالي تضيع المسؤولية، ويستعملها صاحب الهوى حسب هواه وليس وفقاً للحقيقة والواقع.

معالي الرئيس:

لقد توليت مسؤولية وزارة الاشغال العامة والاسكان اعتباراً من نهاية كانون أول على ١٩٨٩ وحتى منتصف أيار عام ١٩٩١، وأنا جاهز للمساءلة عن أي قرار اتخذته فيه تجاوز في النظام او افتئات على تكافؤ الفرص، واتحدى حدوث مخالفه جوهرية واحدة طيلة مدة مسؤوليتي، وبين يدي قوائم مفصلة كاملة بكل تعيين يتحدى هواة التشهير وتصفية الحسابات على حساب الحق والحقيقة والانجاز، فيعالج الفساد الموهوم بفساد واقع.

معالي الرئيس،

طلب البعض بأحالة الأمر للقضاء، وأنا لا أثني على ذلك فحسب ولكنني ارجو من الزملاء تأييد ذلك، وان كنت أرجو ان يحال للمساءلة كل من حصل لنفسه أو لغيره على رخصة او ترخيص مهما كان نوعه دون وجه حق الأمر الذي اضطر الادارة والسلطة الى الغاء ذلك القرار بما فيه من افتئات على المساواة وتكافؤ الفرص وحقوق المواطنين وبين يدي الشهادات التي تثبت ذلك يا سيدي الرخص تشتمل كل موضوع ولا اريد ان احدد حتى لا يستثار الكثيرون، ومن أراد ان يستثير فهو المسؤول ان تحول المناقشة من تبادل الرأي الى اطلاق الكلام على عواهنه، ليس مخالفة للنظام الداخلي فحسب، وانما تمييع لقضية الفساد الأداري، تماماً كما تم تمييع قضايا الفساد المالي عندما تحولت من تحقيق له صفة قضائية الى التعميم وتوزيع التهم يمينا ويساراً فضاعت المسؤولية وانتهت كما نعرف جميعاً، تحت شعار عفا الله عما مضى.

معالي الرئيس:

انا كنواب مسؤولون عن كل كلمة نقولها، فنحن مصدر رئيسي لمعلومات الشعب، وتتويه الرأي العام فيه فساد نيابي أين منه الفساد المالي والأداري، فلنتقي الله فيما نقول ونفعل، فخير التعليم ما كان بالقدوة، ومن هذا المنطلق فان شعاري لن يكون جاهلياً:

(ألا لا يجهلن احد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلين).

ولكن شعاري على الدوام خلق الاسلام وعقيدته «واذا مروا باللغو مروا كراماً» حتى

يكون تنافسنا على تمثيل الجمهور في الدورة القادمة تنافساً شريفاً يقوم على الخلق والعقل والمصداقية.

معالي الرئيس،

يرحمك الله أيتها الوحدة الوطنية، فقد غدوت مشجباً لكل دعاوي الأقليمية والجهوية، تحت ستار العدالة، بحيث نوحي لجمهورنا الطيب ان كل قرار يخفي وراءه توجهاً اقليمياً، مما يعمق الشروخ في جسم هذا الوطن ويسهل على الاعداء اختراق الصفوف، فلنتقي الله، ولنعمل على تلافي المقالب بأسلوب يمنع التجاوز ولا يشق الوطن، فالفتنة نائمة والعدو يوقد النار تحتها. «ربنا لا تزغ قلوبنا بعد ان هديتنا». ان اعطاء اولوية في التعيين لأبناء شهداء قواتنا المسلحة، الذي رووا بدمائهم الزكية ثرى الأمة، وتكريم ابناء العاملين في قواتنا المسلحة المرابطين على مخمصه الصامدين على الطوى، لا يجوز ان يعتبر عملاً يجافي الوحدة الوطنية، ولكنه أمر من صميمها، يعمقها ويثريها، ويشجع على الجهاد والاستشهاد في سبيل الله والمستضعفين في الأرض.

(ربنا لا تزغ قلوبنا بعد ان هديتنا)

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الدكتور عوني البشير.

الدكتور عوني البشير:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس،

لم اكن اود ان اتحدث في موضوع التعيينات ولكن بعد الحديث الذي دار في مجلسنا الموقر وجدت لزاماً علي ان أثني على جهد اللجنة الموقرة على هذا التقرير الجيد والمنصف.

وبعد اطلاعي على الجزء الذي يخص وزارة التنمية الاجتماعية التي تشرفت بتولي المسؤولية فيها لمدة اشهر فالمعلومات الواردة بهذا التقرير عن هذه الوزارة معلومات صحيحة ولم تتجنى اللجنة الموقرة بهذا التقرير على احد لا بل فان وزارة التنمية لم تكتفِ بمخالفة القواعد والاصول المتبعة في التعيينات في صندوق المعونة ولكنها اعتدت على المال العام بل مال الفقراء رواتب اكثر من (٣٠٠) موظف سيتقاضون (٥٠٠ ٠٠٠) دينار سنوياً اي ما يعيل (١٠٠٠) عائلة فقيرة تنتظر ان تصلها خدمات الصندوق المعونة الوطنية واني اتسائل من اين ستقوم وزارة التنيمة والصندوق بتمويل الابنية والمكاتب والمصروفات الغير منظوره من لوازم ومحروقات وتنقل وتدفئة لهؤلاء الموظفين هل هو على حساب مال الفقراء ومما يحز بالنفس فان هذه التعيينات في صندوق المعونة الوطنية تمت تحت نظر ومراقبة مجلس ادارة اعضاؤه اكثر من (١٤) عضواً يمثلون معظم مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وغرف الصناعة والتجارة والاتحادات.

وفي النهاية انني اثني على مقترحات اللجنة الموقرة.

وشكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور محمد ابو فارس.

الدكتور محمد ابو فارس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله

لقد اكد تقرير لجنة التعيينات النيابية وجود فساد اداري ومالي في وزارات عديدة كثيرة ولقد اكد تقرير اللجنة المالية في هذا المجلس المتعلق بموازنة الدولة لعام ١٩٩٣ وقدمت وصايا بذلك، وذكرت مخالفات صريحة واضحة وأكد رئيس اللجنة المالية في ردِّه وتحدَّى ثم سكت الجميع؛ وقد ربط بعض النواب موافقتهم على الموازنة بتصويب الوضع، ووعد المعنيون بمطلبهم فوافقوا على الموازنة كما أخبرني بعضهم.

وأكدت اللجنة المالية في دراستها لتقارير ديوان المحاسبة للاعوام ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢ وجود مخالفات وفساد اداري ومالي.

وتكلم النواب في ذلك وأدانوا هذا الفساد الاداري والمالي، واقترحوا ازاء ذلك اقتراحات عديدة حازمة وصارمة.

واليوم ايها السادة نعود للحديث عن هذه المفاسد ونتوجع من هذه الآلام، وننكيء الجروح ونوسعها، نعم يا سادة ان الجرح قد اتسع والأصل أن يداوى الجرح ويدمل حتى لا يتسع، وقديما قيل داوي جرحك لا يتسع نعم يا سادة قد اتسع الجرح وكثر الشاكون.

وحتى يندمل الجرح ويسكت الشاكون لا بد من تحديد موقف إن هذه الوزارة يصدق فيها قول من قال: قد كثر شاكوكِ وقل شاكروك فإما اعتدلت واما اعتزلت.

العلاج يا سادة أن يحاسب الجناة والفاسدون السابقون واللاحقون والقائمون اما القائمون والسابقون واللاحقون أن يتخذ قرار من هذا المجلس الكريم بتحويلهم جميعاً إلى لجنة التحقيقات النيابية.

وأما جل الوزراء القائمين وقد قل شاكروهم وكثر شاكوهم وجاروا وبدلوا وغيروا ولم يعتدلوا فلم يبق الا الاعتزال، ولهذا طريقان:

الأول: أن يقدم الجاني استقالته فيريح الأمة من ظلمه وفساده.

الثاني: أن تطرح الثقة بهؤلاء الوزراء وتسحب منهم ويعزلوا من الوزارة.

الثالث: ان تطرح الثقة بهذه الحكومة كلها صالحها وطالحها لانها مسؤولة مسؤولية مشتركة امام مجلس النواب.

اما التوصيات في خاتمة تقرير لجنة التعيينات فهي غير كافية اذا لم يقم بتطبيق هذه التوصيات اكفياء امناء يعفون حتى يعف غيرهم ولا يرتعون حتى لا يرتع غيرهم. وقديما قال علي بن ابي طالب لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما: يا امير المؤمنين عففت فعفَّت رعيتك ولو رتعت لرتعت والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الاستاذ عبدالسلام فريحات.

السيد عبدالسلام فريحات: شكرا معالي الرئيس.

في الحقيقة لم يعد كلام كثير يستطيع المرء ان يقوله في هذا المجال، فكثير من كلمات الزملاء اغنت عن قولي ما يمكن ان يقال، ولذلك فان كلمتي ستكون عبارة عن بعض العبارات في هذا الموضوع.

الملاحظة الاولى التي اود الاشارة اليها بجلاء ووضوح وما يظهر من خلال الجداول المرفقة بهذا التقرير التي تعبت عليه اللجنة يلاحظ في هذا التقرير ملاحظة جديرة بالاهتمام وهي ان جميع المخالفات قد تمت في الاعوام (١٩٩٠، ١٩٩٢) وقد خلى التقرير من المخالفات في عام (١٩٩١) الا ما ندر وقل هذه هي الملاحظة الاولى.

الملاحظة الثانية: يلفت النظر حقيقة في هذا التقرير وهذا لا يعني اعفاء الباقين او الوزارات الاخرى من مخالفاتها ما ظهر حقيقة من مخالفات في وزارة التنمية الاجتماعية في اعوام متعددة طبعا وليست محصورة على عام واحد، وهذه التعيينات جرت على حساب الفقراء، على حساب صندوق المعونة الوطنية وغيره من الاموال التي هي حصة الفقراء، ومع ذلك تم التجاوز عليها، ونرى ان الاعداد الكبيرة من التجاوزات قد ترسخت في هذا المجال.

معالي الرئيس اشارك معالي الزميل الاستاذ سليم الزعبي بكل كلمة قالها لانه تكلم في صلب الحقيقة وفي صلب الواقع الذي نعيشه.

نتحدث عن التجاوزات التي تمت او تحدث التقرير حقيقة وقامت اللجنة مشكورة باظهار بعض الملامح من التجاوزات والخلل الاداري نتيجة للشللية المتمركزة في اجهزتنا الادارية، والحديث عن التجاوزات الادارية والخلل الاداري ما هو في النتيجة ايضا الا خلل مالي وفساد مالي لان الفساد المالي الذي شهدناه والذي كنا نتحدث عنه فيما سبق هو جميعه نتيجة للفساد الاداري، فلولا وجود الفساد الاداري لما حصل الفساد المالي في الدولة.

انا اتفق مع قرار اللجنة الموقرة في كثير مما ذهبت اليه، لكنني اخالفها فقط في موضوع اشارت اليه لان الالتزام بأسس وقواعد التعيين المعتمدة سيضمن لكل مواطن حقه في التعيين بعدالة، اخالف هذا الامر لانه قبل ايام كنا في صدد بحث قواعد واسس التعيينات، واظهرنا للجميع بأن تلك الاسس والقواعد فوق انها مخالفة للدستور فهي مخالفة لابسط حسب العدالة من اي نوع، ولذلك فانني لا اوافق على مثل هذا الكلام في تقرير اللجنة.

بالنتيجة معالي الرئيس اقتراحاتي المحددة او قبل ان اقدم بعض المقترحات فانني اقول بصدد ما قيل حول تجاوز ما تم تجاوزه، اني اقول بهذا الصدد بأننا لا نملك هذا الحق، ان التجاوزات التي تمت هي تجاوزات على حقوق المواطنين وهي حقوق شخصية، ونحن لا نملك بموجب وكالتنا عن الشعب والذي انتخبنا ان نتجاوز عن حقوقه، واذا كان مع الاحترام للرأي الاخر الذي يقول بذلك اذا كان هذا يجوز فهل يجوز لمجلس النواب اذا نهبت اموال مواطن ان نقول بعد ذلك نتجاوز عنها لان الذي اخذها مواطن؟ هذا امر اخالفه معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: واضح واضح

السيد عبدالسلام فريحات: معالي الرئيس حقيقة قد نلتمس العذر لبعض التجاوزات التي تمت بشكل محدود وقد تكون من باب الخطأ او الظروف الاجتماعية المعنية

الملحة، لكنه لا يجوز التجاوز على تجاوزات مقصودة وبأعداد وبأرقام كبيرة لهذا فان اقتراحاتي المحددة معالي الرئيس ان يحال تقرير اللجنة وجميع الملفات التي وردت من الوزارات المختلفة والتي لم تتمكن اللجنة من دراستها دراسة وافية ان تحال هذه جميعا بداية الى لجنة تشكل من ديوان المحاسبة ومن ديوان الخدمة المدنية، وديوان الرقابة والتفتيش لمتابعة كل مخالفة لمخالفتها وتحديد الاطار القانوني لمدى مخالفتها للانظمة والقوانين والدستور، وتصويب الاوضاع التي يمكن تصويبها وما لم يمكن تصويبه يحال بالنتيجة تقرير اللجنة وجميع التحقيقات التي تصل اليها هذه اللجنة تحال الى النيابة العامة والى لجنة التحقيقات النيابية في هذا المجلس الكريم، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، بقي حوالي (عشرة) اسماء، هل نكمل ام نأخذ اجازة ونعود؟

اذا اردتم ان نكمل بقيت (عشرة) اسماء. نكمل؟ طيب الاستاذ الغبابشة.

فقط رجاء من الاخوان الاختصار ان نعطي توصيات اقتراحات ومن ثم يتم التصويت على ما تم اقتراحه. تفضل الاستاذ الغبابشة.

السيد ابراهيم الغبابشة: شكرا معالي الرئيس.

بعد الاطلاع على تقرير اللجنة حول التعيينات التي تمت خلال السنوات السابقة وما رافقها من تجاوزات وتعدي على حقوق الاخرين وعدم التقيد بالقوانين والانظمة التي تضبط عملية التعيين في الدوائر والمؤسسات الحكومية، والتي كان هم الوزير او المدير او الرئيس لمثل هذه الوزارات او المؤسسات او الدوائر الحكومية هو المصلحة الشخصية وتبادل المنفعة مع زملاءه على حساب اصحاب الحقوق.

لذا فانني اثني على كل ما ذهبت اليه اللجنة حول توصياتها وتفعيل دور ديوان المحاسبة والرقابة والتفتيش، وديوان الخدمة المدنية في متابعة جميع التعيينات التي تصدر عن جميع اجهزة الدولة بجميع فئاتها وان تلتزم الحكومة بنشر كافة التعيينات التي تتم في دوائرها وحسب المناطق التي يتم التعيين فيها لكي يطلع المواطن على مثل هذه التعيينات لكي يعرف ان هناك تجاوز على دوره ام لا لكي يستطيع ان يتقدم بالاعتراض للجهات المعنية والحصول على حقوقه في الوقت المناسب.

معالي الرئيس: انني اقترح ايضا ما يلي:

١ ـ ان تقوم الحكومة بجميع وزاراتها ودوائرها المستقلة ومؤسساتها بتوزيع شواغرها الوظيفية على المحافظات خاصة وان هناك وزارات ودوائر حكومية لا يوجد لها فروع في بعض المحافظات لذا فانها تكون مثل هذه المحافظات محرومة من التعيينات في مثل هذه الدوائر ولكي يكون لابناء مثل هذه المحافظة نصيب في التعيين لديها.

٢ ـ اثني على اقتراحات بعض الزملاء في احالة هذا الملف بكامله الى لجنة التحقيقات النيابية والتعاون مع ممثل عن لجنة التعيينات النيابية وديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش وديوان الخدمة المدنية لكي يتم اعادة النظر في الملف واحالة كل من يثبت عليه اي تجاوز في هذا

المجال الى المحاكم المختصة وشكرا.

معـالي رئيس المجلس: شكـرا لكم، الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا معالي الرئيس. لن اطيل الحديث، لقد اطلعت في هذه الجلسة على تقرير اللجنة الموقرة وجهـودها مشكـورة، لكن هناك بعض الملاحظات او الملحوظات التي اود ان ابديها بين يدي الزملاء الكرام وهي ان غالبية هذه الارقام والاسماء او التجاوزات الموجودة قد تعتمد على تقـارير ديـوان المحاسبـة والذي يخضـع عـادة للتباحث مع الوزارة المعنية وقد ينتهي الى صحة اجرائها او عدمه، والشيء الاخر ان هذا التقرير لا يتطرق الى التعيينات في الوظائف العليـا او الوظائف المتقدمة على مستوى الامنـاء والمدراء ومـا شاكله وانمـا فقط على القـطاع العـام من الموظفين وبالتالي فان هناك تجاوزات في تعيينات الاشخاص في مواقع القرار قد تكون اكثر خطرا واكبر خطرا مما تم في البنية التحتية من الموظفين الصغار والنقطة الاخرى هي ان اي موظف قد يتجاوز على حسـاب القانـون او التعليمات او النظام فانه يجد المحاسبة او المعاقبة سـواء على المستوى الاداري او القضائي، الا ان امرا من هذا لم يتم بشأن الذين تجاوزوا حقـا وانني مع الرأي القائل او الاقتراح القـائل بـاحالـة هذه القضية الى القضاء، والقضـاء سيقـول كلمتـه حينئذ لان اي تجاوز قد يبدو في التقرير تجاوزا، لكنه امام القضاء قد يبدو عملا وطنيـا وعملا اداريا صحيحا لتغـطية نفقـات بدل نفقـات، وتغطية اشياء قد تؤدي وتساعد على عمل الوزارة وادائها الى الوصول الى الهدف المنشود.

لـذلك معـالي الرئيس فـانني ارى هـذا التقرير ناقص مع تقديري للجهود الطيبة التي بذلتها اللجنة ومعتمد على جانب واحد دون ان يعتمد الجوانب الكثيرة التي تؤدي الى الحقيقة، وبالتالي فان احالتـه الى القضاء او حفـظه هي الـطريقة المثـلى للتعامـل معـه، شكـرا معـالي الرئيس.

معـالي رئيس المجلس: شكـرا لكم، الاستاذ احمد الكفاوين.

السيـد احمد الكفـاوين: شكـرا معـالي الرئيس طبعا كل الشكر والتقدير بداية للجنـة على تقريرها رغم قصر الوقت وكثرة المعوقات كما نعلم واسجل تحفظي على التقريـر حيث انه لم يشمل كافة الدوائر والوزارات وكأنها اصبحت منضبطة علما ان فيها ما فيها.

والحقيقة ان التعيينات او التجاوزات في التعيين هي حلقة من حلقات التجاوزات العامة فخطوط الباصات وتوزيع الوحدات الزراعية، وحفر الابار الارتـوازية والتعيينـات في المراكـز العليـا، وحتى اعلاف المـواشي يـأكلهـا تجـار المواشي ويحرم منها صغار المزارعين.

ان حجم التجاوزات معالي الرئيس كبير جدا والتقرير لم يحط بها جميعـا ولو فتح الباب واعـطي بعض الناس الامـان لـرأينـا العجب العجـاب (بعض الوزارات والـدوائـر ارسلت لديوان الخدمة بقوائم اسماء والـزمت الديـوان بالتعيين وانصاع الديوان لها والاصل ان ترسل

طلبـات بوظـائف محـددة) وكـما يعلم الاخـوة الاكارم فان للاعتداء على حقوق المواطنين اثارا سلبية جدا على امن البلد والذي يتغنى به الجميع واعلاهم صوتا في ادعاء حب الوطن المخالفون لـلانـظمـة والقـوانـين. ومـا يـدرينـا لعـل (ابـوشاكـوش) وامثالـه من الذين احبـطوا من خلال سلب حقوقهم في هذا البلد.

الذي ذكر في رد على كلامي في الموازنة في فترة سابقة اذكر بعض المخالفات على الاقل:

ما هي اهلية لجنة المقابلات من الناحية العلمية للتخصصات المطلوبة لملء الشواغر في المجلس.

من هـو المتخصص في علم الكمبيـوتـر الذي يقيم طالب الـوظيفة من اصحـاب هذا التخصص.

تم طلب متخصص في اللغة الانجليزية واستنكف المتقدم الاول والثاني ولم يتم تعيـين الثالث والرابع وتم تجاوزهما.

احدى الوظائف كما ذكـر الدكتـور همام تقدمت لها فتاة وقابلت على انها خريجة وقبلت على انها تحمل شهادتها وقد كانت على مقاعـد الدرس والمقابلة تمت في ١٩٩٢/٧/١ وتخرجت الفتاة في ١٩٩٢/٨/٢٨ ولعل من قابلها كـان شقيق امها خالها (رضي الله عنه).

ثم بعد ذلك المـوظفة التي تحمـل مؤهل الفنون الجميلة وعينت بوظيفة طابعة من قابلها ومن فضلها على غيرها.

ابراءا للذمة وصونا لامن البلد من كـل زعزعة ونظرا لفوات الفرصة فـرصة المحـاسبة للمجلس، فـانني اقترح عـلى الاقـل مستقبـلا تفعيل دور الرقابة والتفتيش والمحاسبة والخدمة المدنية، ومحاولة اعادة الحقوق المسلوبة الى اهلها سـواء كانت مـالية او غيـرها، فـالذي تنـاول مخصصـات صندوق المعـونة الـوطنيـة للفقـراء والمساكين وعين به حق الفقراء والمساكين يجب ان يسأل عن ذلك، ثم بعد ذلك تحديد مسؤولية المخالفين للانظمة وكشف الاسماء كما ذكر معالي ابوعصام فقد تردد على بعض الوزارات اكثر من وزير يجب ان يعرف الشعب من هو الذي خالف هذه التعليمات وهذه الانظمة. وشكرا معـالي الرئيس.

معـالي رئيس المجلس: شكـرا لكم، الاستاذ محمد فارس الطراونة.

السيـد محمد فـارس الطراونـة: شكـرا معالي الرئيس.

كـنت اتمـنى ان لا ينـاقش مـوضـوع التعيينات في هذا المجلس، بـاعتبار ان الـذي جرى اصبح واقعا ليس بالامكان الرجوع فيه، لكن مراجعتي لتقرير اللجنة مع الاحترام هي اولا ان التقـريـر لن يتضمن كـافـة التعيينـات بالوزارات والدوائر والمؤسسات المختلفة بل جاء ناقصا من هذه الزاويـة، وثانيـا ان التقريـر لم يتضمن اسـماء الوزراء الـذين تمت في عهدهم التعيينات سواء كـانوا في هـذه الحكومـة او في حكومات سابقة، لان صب الموضوع على هذه الحكومة بالذات امر مخالف للواقع.

كنت وزيرا في حكومـة سابقـة، ربما ان الذي ارتكبت جريمة لتعيين في غير محله، وبالتالي مـارست الانحراف، ولهـذا فـرأيي ان يكـون

التقرير شاملا بأسماء الوزراء الذين وقعوا على الكتب كل وزير باسمه وبتاريخ كـذا الى كذا والتعيينات اللي تمت في عهده هي كذا وكذا.

النقطة الهامة ايضا في معـظمها جـاءت تحت غطاء قانوني، لان للوزراء الصلاحية في التعيـين بمـوجب الانــظمـة او القــوانـين او التعليمات، لكن استغلال الـوزير لصلاحيته هذه بصورة متعارضة مع الدستور نصا وروحا، ومع مبدأ العدالة ومع مبدأ الفرص يؤكد ان من تحمل المسؤولية العامة مارسها بـدون نزاهـة، وبالتالي عليه هو ان يقر بذنبه وان يعترف بخطئه انطلاقا من عملية نقل ذاتية.

انـا اقول هنيئـا للمنحرفـين في ممارسـة الـوظيفة العـامة، لانهم اصبحـوا انـطلاقـا في دوائـرهم الانتخابيـة والويـل للشرفـاء الـذين مـارسـوا وظيفتهم ودورهم بـاستقـامــة لانهم يحاكمون في كل يوم في دوائرهم الانتخابية.

ايهـا السادة: صـدقـوني انني تعـرضت لمحاكمات كثيرة لانني لست منحرفا ولم امارس الـوظيفة العـامة انـطلاقا من ان العشيـرة هي الدولة، او ان الجهة هي الدولة، او ان الدائرة الانتخابية هي الدولة انا انتمي لدولة اردنية، وبمبدأ تكافؤ الفرص لا يتجزأ، والاستقـامة لا تتجزأ، ولهذا من منا يصدق مع نفسه ويعترف بخطئه، فالاعتراف بالخطأ فضيلة.

انا اقول ان مناقشة هذا الموضـوع بحد ذاته هو درس لمن يفكر بتحمل المسؤولية العامة، لا اريد ان احاكم وزيرا بأنه قام باستخدام عامل او باستخدام موظف مستحوق من قرية نائية او حي من احياء عمان، فهذا المواطن له الحق ان يعمل، ولكن كيف اجزت لنفسي ان اشغل هذا الموطن على حساب مواطن اخر احق منه اكثر منه خبرة، واقدم منه بالتخصص ويحمل مؤهلا عاليا لماذا؟

هل نبني دولة ام نبني عشيرة؟

هل نبني دولة ام نبني لواء؟

الانتهاء الى الجزئيات خطر، والديمقراطية التي نقول عنها ليست شكلا مجردا انها مضامين، والـديمقراطيـة ان لم نمارسهـا بسلوك ديمقراطي وبسلوك اخلاقي، فلا خير فيها انـا اقول ومن خـلال ملاحـظاتي ان بعض الـوزراء في هـذه الحكومة او في حكومات سابقة مارس جرائم، ولهذا جاء التقرير مـع الاحترام نـاقصا فكـان الاجدر باللجنـة ان تعيد النـظر بتفاصيـل من (١٩٨٩) حتى الان كـل وزير اشتغـل بـوزارة واضـح انـه من اي تـاريـخ كـان وزيـر ومتى استقـالت الـوزارة من الاســماء الـلي اشتغلوا وبالتالي لابد من تصفية الحساب ليس لتحويلهم للجنة تحقيقات ولا للقضاء، بل لنجرد هؤلاء الـوزراء الـذين انحـرفـوا عن الصـواب حتى يحجموا نفسهم اولا ولنرسي تقاليد ثانية ليتأكد المواطن في كل دوائرنا الانتخابية ان المنحرف هو اللذي قام بخـدمتهم على حسـاب الغير وليس الشريف هو اللذي يحاسب كل يوم لانه لم يشغل هذا وذاك، شكرا معالي الرئيس.

معـالي رئيس المجلس: شكــرا لكم، الأستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي:

بسم الله الرحمن الرحيم

(يريدون ان يطفئوا نـور الله بأفـواههم

والله متم نوره ولو كره الكافـرون) صدق الله العظيم.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

بداية اود ان اتقدم بالشكر الجزيل للجنة الموقرة على ما قامت به من جهد في فترة ضيقة جدا، مؤكدا ان الفترة التي اعطيت لها في اواخر ايام الدورة العادية اليتيمة من عمر هذا المجلس لا تكفي لها ـ مع الاحتـرام ـ لتدقيق جـداول التعيينـات الواردة اليهـا من الحكـومـة وبيـان المخالف منها للاسس، والموافق لها، وهو ما عبر عنه سعادة مقرر اللجنة في الجلسة السابقة عند تلاوة التقرير المقدم منها للمجلس، وذكر انه لا اجتهاد للجنة في هذا الموضوع، بل ان اللجنة اعتمدت على كتب صادرة عن ديوان المحاسبة او ديوان الخدمة المدنية موجهة الى بعض الوزارات والدوائر المزعوم وجود المخالفات بها، ولا يفوتني ان اؤكد ثقتي المطلقة باللجنة الموقرة واعضائها مجتمعين ومنفردين، بنفس الوقت اللذي اؤكد به على انه لو كان الوقت كافيا لاكتشفت اللجنة ان بعض مـا ذكر تجـاه بعض الـوزارات في هـذه الكتب هو امر مخالف للحقيقة والواقع، وكان المقصـود به ممن شهـد لدى اللجنـة من بعض المسؤولـين ومن ارسـل كتب الى بعض هــذه الوزارات هو التشهير والنيل من سمعة ممن تولوا المسؤولية الوزارية وتصفية حسابات شخصيـة ضيقة، انزه اللجنة الكريمة عنها او عن الوقوع بها بحسن نية.

وهنا لابد من الاشارة الى ما ذكره الزميل الـدكتـور احمـد عـويـدي ومـا ذكـره الـزميـل عبدالرؤوف الروابدة من ان بعض استيضاحات ديوان المحاسبة او اجهزة الرقابة ينتهي بقبول الديوان لجواب الوزارة عـلى الاستيضاح حيث تظن جهة الرقابة ان هنالك مخالفة معينة بأمر ما فتوجه كتابا للوزارة المعنية يتم الشرح بعدها، ويتم الاقتناع او عدم الاقتناع، ولذلك لا يجوز توجيه التهم لمن تولوا المسؤولية الوزارية سواء في هذه الحكومة او في حكومات سابقة دون التأكد من صحـة المعلومات الـواردة في هـذه الكتب معالي الرئيس.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

يذكر تقرير اللجنة الكريمـة في الصفحة الثالثة منه واقتبس «ومع ذلك فان ما لفت نظر اللجنة بجلاء ووضوح لا لبس فيه من خـلال الـوثائق التي بـين يديهـا هو قيـام العديـد من الوزارات والدوائر الرسمية بتعيين موظفين لديها على غير مـا خصص لها في جـداول تشكيلات الوظائف كذلك تعين العديد منهم على حساب مخصصات مرصودة لديهـا مقننة لاغـراض غير اغراض التوظيف كالامانات والمشاريع وغيرها هذا كلام مهم ارجو الانتباه اليه.

تعيينهــا العـديــد منهم عـلى حســاب مخصصات مرصودة لديهـا مقننة لاغـراض غير اغراض التوظيف كالامانات والمشاريع فما بالك اذا كانت مخصصة لهذه التعيينات وهنا ارجو ان اوضح انني تشرفت بتولي المسؤولية الوزارية في اواخر عام (١٩٨٩) في اول حكومة بعد انتخاب هـذا المجلس الكـريم وكنت وزيــرا للشؤون البلدية والقروية والبيئة خـلال عام ١٩٩٠ الى نهايته:

أولا، هـذا رد على اللي قيـل انـه ليس صحيحــا ان المخصصـات التي عــين عليهـا

المهندسون المتدربون، وهي من عوائد المحروقات مقننة لاغراض غير اغراض التوظيف، بدليل ان مجلس الوزراء الموقر قد قرر بقراره رقم ٤١٩ تاريخ ٢٧/٢/١٩٩٠ في البند (و) منه: تخصيص مبلغ (٨٥٧٧٥) دينار لدفع رواتب المهندسين، وقد تم اسقاط كلمة «برنامج المهندسون المتدربون» الواردة في كتاب الوزير المرفوع للرئاسة رقم ر/١٢/٤١٤٩٠ تاريخ ٢٤/٢/٩٠ والذي صدر هذا القرار اي قرار مجلس الوزراء بناء على التنسيب الوارد فيه.

ثانيا، ان ديوان الخدمة المدنية ليس له علاقة بهذه التعيينات لا من قريب ولا من بعيد لان برنامج المهندسين المتدربين موجود ومستمر منذ الحكومات السابقة لاول حكومة شكلت اثناء وجود هذا البرلمان، ولا علاقة للديوان بهذا الموضوع، بل ان الديوان يختص بالتعيينات الواردة لاية دائرة او وزارة على جدول تشكيلاتها الذي يصدر بمقتضى الموازنة العامة للدولة، وبالتناوب، فانني سأبين لكم ايها السادة مدى التضليل الذي مارسه بعض المسؤولين سواء في ديوان الخدمة او ديوان المحاسبة والذي يثبت النية السيئة والمبيتة سلفا للتشهير بنا والاساءة الينا، لاننا نحن الذين ضبطنا فسادهم ومخالفاتهم، وسنرد كيدهم الى نحورهم ليس بالخطب الرنانة، بل بالبينات، وليس بالبينات الشفوية، ولكن بالبينة الخطية القاطعة التي تحمل تواقيعهم..! ولحسن الحظ انني احمل اوراقا بكل ما اذكر ايها الاخوة.

لقد صدر قرار مجلس الوزراء سالف الذكر رقم ٤١٩ بتاريخ ٢٧/٢/٩٠ بناء على تنسيب وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة بكتابة رقم ر/١٢/٤١٤٩٠ تاريخ ٢٤/٢/٩٢ والذي تضمن الطلب الى مجلس الوزراء توزيع عوائد المحروقات لعام ٩٠ على المجالس المحلية بانواعها بما فيها امانة عمان الكبرى، وخصص به كما ذكرنا المبلغ المشار اليه سابقاً لتعيين المهندسين المتدربين حسب البرنامج المعدّ سابقاً في حكومات سابقة لتلك الحكومة، فما الذي فعله الوزير - وزير الشؤون البلدية في ذلك الوقت حيال ذلك المبلغ:-

اولاً:- قام الوزير وبناءً على دراسة فنيّة مقدمة له من لجنة من الوزارة برفع مخصصات المهندس من ماية دينار الى ماية وستون دينار احتراماً لكرامته، ولأن المبلغ المخصص يكفي لسد هذه الزيادة، ولا أظن ان احداً يعارض تلك الزيادة، التي تمت بقرار من الوزير ضمن صلاحياته ومع ذلك أخبر بها مجلس الوزراء الذي باركها مع الاشارة الى ضرورة الأنتباه الى كفاية المخصصات لتعيين اكبر عدد ممكن من هؤلاء المهندسين على حساب هذه المخصصات. وليس موظفين رسميين كما يعتقد البعض.

ثانياً:- الاتصال مع ديوان الخدمة للتنسيق، ومع نقابة المهندسين، وقد ابدى الديوان أنه لا علاقة له ببرنامج المهندسين المتدربين، وانه علاقته تتعلق بجداول تشكيلات الوزارات الصادرة بنظام بمقتضى قانون الموازنة العامة للدولة، الاّ ان التنسيق مع النقابة بقي مستمراً.

ثالثاً:- ومع ذلك وبالرغم من كل ما ذكرت قامت الوزارة بتوجيه عدة كتب للديوان،

منها على سبيل المثال لا الحصر، الكتاب رقم ٢١/٨/١٧٧٤١ تاريخ ٢٢/٨/٩٠ والكتاب رقم ٢١/٨/٢٣٠٦٥ تاريخ ٢٤/١٠/٩٠، وقد جاء جواب الديوان - ديوان الخدمة - المعطوف على هذين الكتابين بأنه لا مانع لديه من التعيين على حساب مخصصات المشاريع، والآخر لا مانع لديه من التعيين على حساب عوائد المحروقات ..! وذلك بموجب كتابي الديوان رقم غ /بلدية/٥٩٣٥ تاريخ ١/١٢/٩٠ ارجو الانتباه للتواريخ أيها الأخوة مما سيأتي فيها بعد منه ورقم غ/بلديات/٥٨٩٦ تاريخ ٢٨/١١/٩٠، احدها موقع من رئيس الديوان شخصياً، والآخر موقع من الأمين العام عن رئيس الديوان، وها هي صورة ضوئية لكل منهما بين يدي ...! فما الذي حصل ؟ حتى يقوم الديوان بارسال كتابه رقم رد/١٢/أ/٤ تاريخ ١٧/١٢/٩٠ الى الوزير يزعم فيه ان هذه التعيينات مخالفة للاسس والنظام، أي بعد كتابيه السالفي الذكر بالموافقة بايام قليلة!؟ وهنا للقصة بعدٌ شخصي ايها السادة.

فبعد الموافقة الشفوية والخطية على التعيينات المشار اليها، جرت حادثة طريفة وهي أن عدد من ابناء وبنات احدى المحافظات الذين ينتظرون التعيين على الدور في وزارة التربية، قد فوجئوا بدفعة تعيينات في احدى مديريات التربية ممن لا يستحقونها حسب الاسس.

فراجعوا وزير البلديات كأحد نواب المحافظة وقدموا بواسطته كنائب شكوى الى دولة رئيس الوزراء ورفعها النائب وزير البلديات الى دولة الرئيس بمذكرة نعم، كما تبين أنهم قد قدموا نفس الشكوى لدولته بواسطة نائب آخر من نواب المحافظة هو الزميل الفاضل الدكتور محمد ابو عليم، وقام بدوره ايضاً برفعها لدولة الرئيس بمذكرة، وحولها دولة الرئيس الى الديوان للاجابة عليها، ورغم محاولات التطنيش عنها، الاّ أن الملاحقة المتكررة جعلت دولة الرئيس يأمر باجراء التحقيق والتدقيق والتفتيش في ذلك الموضوع، الأمر الذي أزعج بعض المسؤولين في الديوان، الذين لهم أو لأحدهم، والله اعلم - مصلحة ذاتية في الأمر، وقد نتج عن التدقيق والتفتيش والتحقيق أن هذا التعيين، وعلى ما اذكر لستة عشر معلماً ومعلمة هو في غير محله من حيث الاسس والاستحقاق، فتم ايقاف التعيين قبل اكتماله وهو الأمر الذي اعتبره بعض المسؤولين في الديوان كسراً لاحتكاراتهم نتج عنه اساءة شخصية لمن قام بدور عادل في هذا الأمر...! وقد تمت الاساءة مشافهة على الهاتف جرى بعدها حشد كل الطاقات والشلل للاساءة الى النائب وزير البلديات لأنه اكتشف فساداً ادارياً في الديوان وقد تم تتويج تلك الاساءات بكتاب الديوان سابق الذكر المزعوم وجود المخالفات به، وهنا ارجو ان اوضح ما يلي:-

١ - ان كل تعيين من هذه التعيينات كان يتم ارسال نسخة من كتاب التعيين الى ديوان المحاسبة، فلماذا لم يعترض؟ في حينها، ولماذا لم يتم ارسال استيضاح من الديوان وديوان المحاسبة الى الوزارة؟ حتى هذه الساعة.

٢ - يتبين لكم من خلال الاطلاع على كتاب رئيس المراقبة في ديوان المحاسبة انه ارسل

تقريرا الى رئيس ديوان المحاسبة بواسطة مدير المراقبات في ٩٠/١٢/١٦، فمتى ارسله مدير المراقبات الى رئيس ديوان المحاسبة، ومتى ارسله رئيس ديوان المحاسبة الى رئيس ديوان الخدمة، حتى يتم صياغة كتاب رئيس ديوان الخدمة المدنية بالمخالفات المزعومة في ٩٠/١٢/١٧؟ مرسل الى مدير المراقبات الى رئيس ديوان المحاسبة الى رئيس ديوان الخدمة المدنية في ٩٠/١٢/١٦ في ٩٠/١٢/١٧ جاء كتاب ديوان الخدمة المدنية فهل النية مبيتة؟ الجواب عندكم ايها السادة الزملاء! والذي يتبين منه الهوى والنية المبيتة وتصفية الحسابات.

٣ ـ لقد ارسل نسخة من هذا الكتاب كتاب ديوان الخدمة المدنية الى دولة رئيس الوزراء الذي طلب بدوره من الوزير ابداء الرأي بكتابه رقم ١٥٤٣٣/١/٥/٢٥ تاريخ ٩٠/١٢/٢٥.

٤ ـ اجاب وزير الشؤون البلدية والقروية على كتاب دولة الرئيس المعطوف على كتاب رئيس ديوان الخدمة بالكتاب رقم مكتوم / ٢٧٤٧٢ تاريخ ٩٠/١٢/٣١، لفند فيه الافتراءات الواردة في كتاب ديوان الخدمة المدنية سالف الذكر، من حيث كثرة العدد والمبالغ فيه ودمج عام ١٩٨٩ مع ١٩٩٠ ظلما للوزير، وايراد اسماء موظفين سابقين على عام ٩٠ ومحاولة الصاقهم بعام ٩٠ للاساءة الى الوزير عمدا وعن سابق اصرار وايضا تضمن الجواب عن برنامج المهندسين وكيفية تعيينهم، وانه لم يتم استغلال اكثر من ٣٨٪ من المبلغ المخصص والمرصود لهم في قرار مجلس الوزراء رقم ٤١٩ سالف الذكر، والى اخر ما جاء في كتابي سالف الذكر، وهو الامر الذي قطع الشك باليقين، واعتبر دولة الرئيس الامر منتهيا نتيجة قناعته بهذا الجواب وبالمبرزات المرفقة مع الكتاب، مع شكر للوزير على عمله المؤسسي. وبعد ايها الاخوة الزملاء، فبعد ان ثبت لديكم بالدليل القاطع والبرهان الساطع مدى الظلم الوارد على المسؤول الذي يحاول بكل حواسه وجوارحه ان يمارس الحكم بنزاهة كيف يتعرض لهجوم ممن استمرأوا التفرد بالمسؤولية والذين يشتمون الديمقراطية ليل نهار لانها جاءت بأمثال هؤلاء المسؤولين! ادعوكم بعد ذلك كله الى الاطلاع على قائمة التعيينات الواردة من الحكومة الى المجلس والمتعلقة بوزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة عن عام ٩٠ ليتبين لكم منها عدالة تلك التعيينات التي تشمل كل محافظات المملكة، فكل محافظات والوية المملكة ممثلة في هذا المجلس بنائب او اكثر، يعرف الاسماء، اسماء ابناء منطقته، ليرى ان كنت قد ميزت محافظتي (المفرق) التي امثلها في مجلس الامة عن باقي مناطق المملكة، لان نظرتي الى انني امثل الاردن بكل محافظاته، وليرى ان تلك التعيينات قد شملت كافة الاردنين على اختلاف منابتهم او جذورهم او مناطقهم الجغرافية. . هذا علاوة على ان اغلبهم اغلب الذين عينوا كان من الذين طالب مجلسنا الموقر مرارا او تكرارا من الحكومات المتعاقبة ضرورة الاسراع بتعيينهم الا وهم من المفصولين سياسيا او الذين لم يعينوا ابتداء في عهود سابقة بسبب ارائهم السياسية، وقد لا يكون لهم طلبا في ديوان الخدمة لاستحالة التعيين انذاك! ولكن يبدو اننا نسينا، ومن المؤسف حقا ان ننسى

هؤلاء الذين دفعوا الثمن في عهود سابقة كذلك ايها الاخوة الزملاء. لم يقف الظلم عند ذلك الحد ولم يقف الظلم عند هذا الحد، فقد لحقني الظلم الى وزارة العمل ايضا! انظروا الى الجدول المرفق بتقرير اللجنة الموقرة. . فهو يقول ص ٩ تحت بند وزارة العمل في حقل نص المخالفة: التعيين بعقود بالرغم من عدم توفر مخصصات لموظفين بعقود في قانون الموازنة العامة ١٩٩١ وخلافا لاحكام نظام التشكيلات لسنة ١٩٩١ انتهى الاقتباس.

وهنا اوضح ايها السادة انني توليت مسؤولية وزارة العمل في ١/١ او ٩١/١/٢ واستمريت بها حتى ٩١/١٠/٢٤ تاريخ قبول استقالتي من الحكومة، واتحدى ان كنت خلال تلك الفترة قد عينت موظفا واحدا او اكثر بعقد او بغير عقد، حتى موظفي الفئة الرابعة الذين يتم تعيينهم بقرار الوزير بتنسيب الامين العام دون الرجوع لديوان الخدمة وعلى ما اذكر كانت هناك اربعة وظائف فئة رابعة يستطيع الوزير ان يعين من يشاء بذلك بتنسيب من الامين العام وقد تركت الوزارة في ١٩٩١/١٠/٢٤ ولم يعبىء اي شاغر من هذه الشواغر اتحدى ان كنت قد اصدرت قرار تعيين لاحدهم او لاكثر من واحد منهم في غضون تلك الفترة، وها هو معالي وزير العمل الحالي الذي خلفني فيها حتى الان يستطيع ان يقدم تلك العقود المزعومة الى مجلسكم الكريم! وانا اتحدى.

اما ان كانت لاحقة لتاريخ ٩١/١٠/٢٤ فالتقدير غير واضح واضع السنة غير واضع تواريخ مفصلة. ولا اظنها كذلك فأمر يخرج عن مسؤوليتي، ولكن البغي يصرع اهله، والظلم مرتعه وخيم.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء،

اعود لاقول كنت اتمنى ان يكون هنالك متسع من الوقت لدى المجلس الكريم ولدى اللجنة الموقرة ليتم دراسة هذه الحقائق التي تقطع دونما اي شك بالاساءة المتعمدة من قبل البعض الى من تولوا المسؤولية الوزارية في احلك الظروف، ومارسوا امانة المسؤولية بأمانة شهد لها القاصي والداني من ابناء هذا الوطن، وبدل ان نكافئهم بكلمة طيبة، نخرج عليهم بكل عبارات الاساءة والتجريح، لا لشيء الا لان امانتهم تلك تكسر كل الاطواق على المتفردين الحاقدين الذين يعتبرون الوطن مزرعة لهم ولابناءهم ولمحاسيبهم وشللهم، ولان امانتهم تكشف فساد اولئك ليستمر الفساد والافساد وتتعطل الديمقراطية. . لاسمح الله. وهنا اوضح انه لا مانع من تحويل الامر الى لجنة التحقيق البرلمانية التي لها صفة قضائية وتستطيع التحقيق والتدقيق. وبيان موضع الفساد اينما وجد أو تحويل الامر برمته إلى القضاء والى النيابة العامة.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

تعرضت ربما بصورة غير مباشرة للتجريح وكنت اود ان لا ارد على من تعرضوا لذلك نتيجة تبيان الحقائق سالفة الذكر وثقتي بنفسي وبالشعب الذي لن تنطلي عليه المهاترات وبأوراقي التي احملها الا انني ومن موقع المسؤولية ونحن نودع الايام الاخيرة من عمر هذا المجلس اقول: انني اعتز بكل عمل قمت

فيه اثناء فترة وجودي في هذا المجلس كنائب اولا واخيرا واعتز بكل عمل قمت فيه بينهما كوزير، وستبقى قائمة التعيينات الواردة من الحكومة في وزارة البلديات عن عام ١٩٩٠ نقطة مضيئة في جبين الديمقراطية الاردنية اعتز بها لانها انصاف لمن وقع عليهم الظلم سنين طويلة قبل العهد الديمقراطي ، وسابقى اذكر بكل فخر واعتزاز انني مع كثيرين من اعضاء هذا المجلس كنا نفتح ابوابنا للشعب نستمع مظلماته ونحاول بكل القنوات والوسائل المتاحة رفعها عن كاهله ومحاسبة كل مسؤول لا يعدل في الرعية دون حساب للوقت او الجهد على حساب اسرنا وصحتنا مستلهمين في عملنا امانة المسؤولية والبر بالقسم الذي اقسمناه قبل ان نباشر اعمالنا بأن نكون مخلصين للملك والدستور والامة دونما تفريق او تمييز او تحيز، في الوقت الذي كان غيرنا ممن استمرأ لعبة الشتائم والتجريح يبذل جهده يوميا للجلوس مع السفير الفلاني او العلاني ليقيم علاقة شخصية معه قد ينتج عنها تحسين اوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، او ينافق لمسؤول معين، يكيل له المديح والثناء طمعا في استغلال موقعه والحصول على خط باص او اعفاء من جمرك سيارة فخمة تليق بالمقام او رخصة حفر لبئر ارتوازي او تحصيل وحدة زراعية او اكثر في غور الاردن على حساب فلاحي الاغوار. . او فقراء الشعب.

اني على علم ايها السادة ان ذلك التجريح كان سيأتي ضدي في يوم من الايام ولو في اليوم الاخير او قبل الاخير من عمر هذا المجلس، لانه ثمن لمواقف وقفتها مع شعبي ومبادئي وضميري وامتي برفض استقبال السفير الامريكي وبعض سفراء دول التحالف الثلاثيني على شعب العراق البطل سواء وانا في موقع المسؤولية الوزارية. . وها هي دائرة المراسم في وزارة الخارجية تشهد بذلك، او في موقع المسؤولية النيابية وها هو مدير العلاقات العامة في مجلس النواب يشهد بذلك مرارا وتكرارا. .

لا تخشوا شيئا، فكل ما نقوم به معروف للخاصة اولا. . وقد وصل او سيصل بالتأكيد الى عامة الشعب ليصدر حكمه، وما حكم الشعب ببسيط، ولعل صناديق الانتخابات القادمة ستكون اولى الفقرات حكم الشعب على نوابه، والله المستعان، وهو من وراء القصد، عليه توكلنا واليه انبنا، واليه المصير، انه نعم المولى ونعم النصير وهو السميع العليم والله يحفظكم وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكرا سيدي الرئيس، سيدي الرئيس اريد ان اقول ما اسهل نقد الحكومة او الحكومات الامر الذي مارسناه منذ بدأت مدة هذا المجلس وحتى نهاية هذه المدة التي نحن بها الان، الاصعب سيدي الرئيس وايها الزملاء هو النقد الذاتي وبمعزل عما اتى به هذا التقرير يبدو ان بعض الانتهاكات على الحقوق العامة مارسها بعض النواب، والاكثر صعوبة ايها الزملاء والامر الذي قد يكون مستهجنا في هذا المجلس او في خارجه هو نقد الحالة الشعبية التي نحن عليها وفي المرحلة التي يقال فيها، نحن الان في مرحلة العودة الى الشعب، ما رأيكم ايها الزملاء ان الذي يتباهى

احيانا في الاعتداء على الحقوق العامة يكافىء شعبيا ورسميا وصدقوني انني لا اقصد الاساءة الى احد انما اقصد الوصف فقط، ان من الذين سمعوا اثناء الانتخابات العامة السابقة من يقول من عين اكثر مني فليلاقيني في بطن هذا الوادي لا اقصد بذلك اي لغة اتهامية وما رأيكم ايها الزملاء ان تكون النتيجة ان يكافىء هذا بأكثرية الاصوات شعبيا وان يكافىء رسميا باختيار ما يريده من الوزارات، انا من المؤمنين بعلمية الحديث القائل كما تكونوا يولوا عليكم، والذي يساوي باعتقادي الشعب مصدر السلطات اذ ان الناخب اهم من النائب وهو مصدر السلطات، ولذلك وفي هذه المرحلة التي نعود بها الى الشعب علينا ان نقول لشعبنا اننا كما اننا من النقاد الحالة الرسمية، نحن نقاد الحالة الشعبية التي تشجع على الاعتداء على الحقوق العامة نحن في مرحلة ندعوا شعبنا الذي نحبه الذي نحبه والذي نعتبره هو الوسيلة والهدف ولكننا في مرحلة شعبية متدنية، اصبح يأتي فيها الوزير ليعتقد انه وزير عمان او وزير السلط او وزير اربد واذا تصرف كذلك يكافأ شعبيا ويكافأ رسميا نحن في المرحلة التي نعود بها الى الشعب، ندعو شعبنا ان يحجب ثقته بعد التحقيق الدقيق عن كل من اعتدى على الحقوق العامة بالمحاباة الشخصية وباقرار الحقوق الشخصية على حساب الحقوق العامة، وندعو الحكومة التي لم نثق في اية حكومة في يوم من الايام لانه يكفي ان نقول للحكومة ان الذي يقول كذلك تشجعه وترقيه في السلم الاجتماعي الى ابعد حد منتظر، وحتى الذي يعتدي على الحقوق العامة وقد يكون مارس افساد الحياة النيابية والحياة السياسية اما بالثراء او بالاعتداء على الحقوق العامة، نقول لشعبنا لا يجوز لهؤلاء ان يكافئوا بمزيد من الافساد الحياة السياسية والحياة النيابية، ونقول للحكومة ايضا الى متى الى متى الذين ينشدون الاصوات او يعتدون على الحقوق العامة، يكافئون شعبيا ويكافئون رسميا.

اعود لاقول في هذه المرحلة علينا ان نقول للناخب ان الناخب اهم من النائب لانه الذي يأتي بالنائب، اما النائب المزيف او النائب الاصيل الصادق الامين الذي لا يعتدي على الحقوق العامة، وان هذا الشعب هذا هو الاوان الذي يعمل فيه ان الشعب مصدر السلطات، فلكي يكون الشعب مصدر السلطات لا ضحية السلطات، عليه ان يحسن الاختيار وان لا يكافأ شعبيا ولا رسميا كل من اعتدى على الحقوق العامة، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الاستاذ يوسف العظم.

السيد يوسف العظم:

بسم الله الرحمن الرحيم.

اثني على كلمة معالي وزير التنمية السابق الزميل الدكتور عوني البشير، واعتبرها تمثل رأيي لانها وردت من حيث الدور قبل كلمتي، واشكر اللجنة الموقرة التي اعدت التقرير بهذه السرعة التي اتيحت لها ولو اعطيت من الوقت اكثر لكان لها رأي اوضح واكثر شمولا، واشكرها مرة اخرى لان التقرير حوى ارقاما محددة تتعلق بسند التعيين وما تم في كل عام من تعين وارقاما اخرى مذهلة عن عدد المعينين من الاقرباء والمحاسيب على حساب بنود لم تكن

مخصصة للوظائف، واشكرها مرة ثالثة لانها اتاحت لكتابي الذي سيصدر عن وجودي في وزارة التنمية الاجتماعية، ان يضم وثائق وارقاما جديرة بالاطلاع عليها ومعرفة تجاوزات وذبح العدالة على مذبح الانتخابات والوساطات وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، الاستاذ نادر الظهيرات.

السيد نادر الظهيرات:

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله تعالى: «ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها، واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل» صدق الله العظيم.

بداية اتقدم بالشكر للجنة الموقرة حيث جاء تقريرها مفصلا بالرغم من ضيق الوقت والصعوبات التي عانتها اللجنة لاعداد هذا التقرير.

ان محاسبة مرتكبي هذه المخالفات ضرورة ملحة لانهم جميعا خالفوا القسم الذي اقسموه وهو اقسم بالله ان اكون مخلصا للملك، وان احافظ على الدستور وان اخدم الامة واقوم بالواجبات الموكلة الي بامانة المادة (٤٣) من الدستور، كما خالفوا المادة السادسة صراحة والتي تنص صراحة وهي (الاردنيون امام القانون سواء).

اما القول بان من عين هم ابناء هذا الوطن، فهل من هضمت حقوقهم ليسوا من ابناء الوطن وهل من العدالة ان يعين ابناء منطقة على حساب مناطق اخرى.

اقتراحي سيدي الرئيس:

١ ـ تقوية ودعم اجهزة الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة، ديوان الخدمة المدنية.

٢ ـ نشر اسماء المخالفين في الصحف المحلية تحت الاية الكريمة التي ذكرتها، والقسم الذي اقسموه ليعرف المواطن من هم ابطال هذه المخالفات.

٣ ـ التزام الحكومة بتعيين اصحاب الكفاءات والسمعة الطيبة في المراكز العليا للدولة.

٤ ـ استمرار الاجهزة المعنية في الرقابة بدراسة التعيينات في الوزارات الاخرى والتي اظن انها موجودة.

٥ ـ انصاف جميع من هضمت حقوقهم من ابنائنا وهم كثيرون لتعود الفرحة الى قلوبهم.

٦ ـ واخيرا اثني على من ذكر وهو تحويل كل من حصل على كسب غير مشروع مستغلا منصبه نائبا او وزيرا على القضاء ليعرف المواطنون الصدق في العمل والامانة في الاداء.

وشكراً سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الأستاذ منصور مراد

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس.

قبل عدة ايام كنت بزيارة رئيس ديوان الخدمة المدنية، قال لي بالحرف الواحد بأنه قد تم خرق التعليمات التي صدرت عنا وهي عدم تعيين اية موظف لأي وزارة او دائرة قبل اعتقد ٤/٢٠ ومع ذلك فقد أُمر أمراً بكتاب خطي من دولة رئيس الوزراء بأن يقوم بتعيين اكثر من (٦٠) موظف كان قد طالب بها معالي

وزير العدل، من هنا جوابي لبعض الزملاء النواب، الذين قالوا بأن تقرير لجنة التعيينات لم يشتمل على معظم الكشوفات التي تحدد الخلل، واقول انا لأن ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية جرت عليه ضغوطات من قبل وزراء لحماية الخلل الذي قاموا به في خلال الفترة التي كانوا بها، وكلنا نعرف مدى هذا الخلل واين يكمن واين هي الوزارات التي ما طلت وتهربت وايضاً تهرب ديوان المحاسبة وديوان الخدمة من تسليمنا هذه الكشوفات، ولهذا احمل الحكومة ممثلةً برئيسها سيادة الشريف زيد مسؤولية ما جرى وما يجري، وما التعيينات الا حلقة صغيرة من حلقات الفساد في بلدنا، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، هناك بعض الأخوة اللي ناديناهم كانوا غائبون، الأستاذ علاوي، باختصار شديد.

السيد عبد الحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

انا ساقول باختصار، اولاً: –انا اعتقد انه بات واضحاً ضرورة واهمية دورة استثنائية لمصلحة الوطن والمواطن، وهنا يكمن ضرورة ان نقدم مصلحة وما طرحه الأخوان من احالة بعض الأمور الى لجان معينة في المجلس، هنا يفترض انكم تقدمون مصلحة الوطن على المصلحة الانتخابية والشغل للانتخاب خلال اربعة شهور.

ثانياً: – مع ان اكثر المناطق تضرراً في هذا المجال الوظيفي سواءاً في تعيينات الوظائف الجديدة او التعيينات القيادية هي المناطق التي ليس منها وزراء وموظفون كبار الا وهو لواء مادبا وقضاء ذيبان، ولا اقول ذلك تعصباً، رسالة ارسلها باسم اولئك الناس اليكم جميعاً والى كل مسؤول، والسبب معروف، لأن الشخص المسؤول صاحب القرار، وعلاقته بمنطقة ما تلقي بظلالها على هذا المجال والا مكثة واضحة للعيان الا انني ساشير الى موضوعين.

الاول بعض ملاحظات حول تقرير اللجنة، والاخر بعض المقترحات، ولن ادخل في باب الوعظ والارشاد لبيان اهمية القيم التي ذكرها الأخوان.

اولاً: – لم يشر تقرير اللجنة الى الشخص صاحب المخالفة التقرير فقط اشتمل على المخالفات التي اردها ديوان الخدمة المدنية، وديوان الخدمة المدنية ايضاً لم يورد المخالفات التي هو خالفها لأنه هناك مخالفات قام بها الديوان فلم يورد الديوان هذه المخالفات.

هذه الحقيقة ملاحظة وبالتالي فان اللجنة لم تأتي بشيء جديد وانما كل الذي فعلته انها نقلت وجهة نظر ديوان الخدمة المدنية وبتقديري ان هذا التقرير ليس تقريراً للجنة، وان كانت اللجنة احسنت بانها كانت باباً لفتح هذا الموضوع.

ثانياً: – اطالب ببعض المقترحات: –

١ . اطالب بالغاءه فعلاً اذا ثبت في مجلس الأمة وانا ارى من العيب ان يقال في مجلس الأمة ان التعيينات كانت عادلة، ثم اسمع وفي كل مرة ان هناك من عين قبل ان تأتي بالشهادة، فانا احمل اللجنة المسؤولية كيف يتقدم واحد للمقابلة وليس معه مصدقة او

شهادة، علماً بأن اناساً تقدموا بمصدقات وشهادات وقبل التعيين ثم ضيعت معاملاتهم داخل مجلس الامة، فهنيئاً لمجلس الامة، والاسماء عندي.

٢ . تنسيق ادوار ديوان الخدمة المدنية وديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة.

٣ . اطالب محاسبة المسؤولين في كل فترة.

ايضاً اطالب إعادة هيكلة ديوان الخدمة المدنية واشخاصه واطالب ايضاً احصاءات لمن يعيشون سنويا في كل دائرة وان ترد المعلومات ديوان الخدمة والوزارات والدائرة المعنية واجراء مقارنة التقريرين.

ايضاً الاحظ ان التقرير لم يشر الى التعيينات القيادية وطبعاً مش داخل فيه لكني ارى ايضاً ان التعيينات القيادية في المراكز القيادية، ايضاً تشكل هاجساً كبيراً لكثير من الناس، ولعل ايضاً هذا ينعكس على الوطن بحيث يحس بعض المناطق، وطبعاً اللي ليس له بواكي ما حد سوف يبكي عليه وهذه ملاحظة سبق وان ذكرتها قبل خمسة عشرة عاماً لكثير من المسؤولين.

انا الفت نظر الأخوان الى ملاحظة ان بعض الدوائر العامة المستقلة عن الوزارات، يلاحظ ان عائلات المدير العام او المديرين العامين تشكل القسم الأكبر من اسماء من يعملون في هذه الدوائر واود من الأخوة ان ينظروا فقط الي بعض الدوائر اللي بشوفوها كل يوم أخرج البرنامج الفلان الفلان الفلان الفلان الفلان.

عندما ينظروا للعائلات في الاخير ويستعرضوا المدراء العامين لهذه الدوائر، واكتفي فقط بالاشارة لهذا الموضوع.

والناس عارفين يا اخوان، الى متى نتقاضى جميعاً نواباً ومسؤولين عن هذه القضية ولعل اللي ذكره الأخ قبل قليل وقد عوتبت في هذا اليوم لأني اذكر مثالا بتعيين خاطيء عوتبت، عملت مشكلة لأني اذكر مثالاً طبعاً عتاب شخصي وانا متحمله ومسامح فيه.

اطالب بمراعاة ابناء كافة المناطق وان تكون هناك آلية لتحقيق ذلك، بحيث توزع العدالة على الجميع، ثم انني ايضاً ارى تصويب اسلوب تعيينات الوزارات، ليس المقصود بالتصويب حقيقة القول إلا اذا ثبت الاخت اللي هاي معها الشهادة، انا حقيقة ارى عيب انه من اليوم ان تظل مداومة في مجلس الامة، ارى ان ذلك عيب حقيقة.

لكن اقول الدوائر التي ورد ان عندها مخالفات للمستقبل لا بد من تصحيح مثل هذه الامور حتى نتجنب هذا، على كل حال انا آمل ان تكون هذه فرصة ومناسبة لان نعتبر جميعاً انفسنا مسؤولين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ عبد الباقي جمو.

السيد عبد الباقي جمو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

ابتداءاً اشكر اللجنة على تقريرها الذي قدم لنا مبينة امرين.

الأول: - ان هذا التقرير اعاد الينا حاسة الشم لنشم رائحة الفساد في التعيينات.

الثاني: - ان هذا التقرير جعل المخالف يضحك في عبه لأن التقرير اشار الى بعض المخالفات وترك معظمها، لا شك ان هذه المخالفات حقيقية وهي لا تنحصر في حكومة بعينها او وزير بعينه وانما الفساد فساد اينما وقع ومما وقع وفي اي زمان وقع وهذا الفساد وتنعكس آثاره على البلد.

وفد من بلد اشتراكي توجه الى النمسا وبعد ان انهى الوفد مفاوضاته وعاد تبين ان رئيس الوفد فتح له حساب في احد البنوك بالنمسا ووضع تحت الرقابة عشرة سنين فلم يكتشف، وعندما وضع تحت العصا اقر واعترف، قال انه ليس جاسوساً حتى تضبط انما هو تعهد للبلد الذي ارشاه ان يتبنى الحيلولة دون وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

فمن هناك بدأ الخلل بالتأكيد ان الاخطاء كثيرة ولا تنحصر في التعيينات، واشار الى بعضها احد الأخوان، فالاخطاء والتجاوزات اكثر من ان تحصى ولكننا عندما نتحدث عن التعيينات نقول بأن الزرقاء ثاني مدينة مثلا في المملكة وعدد سكان المدينة ستمائة وخمسون الفاً والرصيفة مائتان وخمسون الفاً، والحدى ان يكون قد عين من محافظة الزرقاء ربع ما عين في اي قضاء في هذه المملكة، ولان معظم المعينين في الزرقاء ليسوا من محافظة الزرقاء اذن هناك تجاوزات، لكن هذه التجاوزات لاحظت من كلمات بعض النواب ومن تقرير اللجنة انهم يبعدون عن مسؤولية ديوان الخدمة علماً بأن هذا الديوان ومن خلال هذا الديوان تم تعيين من لم ينهي دراسته ويتخرج في جامعته، فالتعيين جاء قبل التخرج، وهذه نماذج وليس الاصل انما هي نماذج وعندما تكون هناك مخالفةً يعين فيها من لم يتخرج قبل ان يتخرج هذه المخالفة تعطيك صورة واضحة عن ضمير ونفسية من تولى هذا التعيين، ووجود مثل هؤلاء على رأس المسؤولية اخطر من ان يتصورها اي انسان.

هذا الانسان الذي تولى الحيلولة دون وضع الرجل المناسب في المكان المناسب كان الحكم الذي صدر عليه بالاعدام، لانك عندما تسلم مركبةً لمودةً او قرابةً او صداقةً لرجل لا يحسن قيادة السيارة، فأنك تتعمد قتل من يركب هذه المركبة يقودها انسان غير مؤهل.

انا لا اعترض على التعيينات الأنسانية ولكنني اعترض ان يكون هناك في اسرة واحدة عشرة موظفين وتكون هناك اسرة اخرى ليس فيها موظف واحد.

اذا كنا نعلم او لا نعلم من يفتح بابه للمراجعات ومن يزور الناس في بيوتهم ليعلموا مدى الجوع المسيطر على الناس، الناس جياع، كان يوسف عليه السلام في سنين القحط كان لا يأكل حتى يشبع لأن الذي يشبع لا يعلم حالة الجائع، ومعلوم ان الانسان الذي يشبع ويشعر بسعادة وهناك من لا يجد لقمة العيش لا فرق بينه وبين الدابة، ولذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم.

«والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن قالوا خاب وخسر، من هو يا رسول الله قال الذي ينام شبعان وجاره جائع وهو يعلم».

هذه التعيينات غير منصفة وغير عادلة ولكن المؤسف ان تصدر هذه التعيينات من اخوة لنا مواطنين نكن لهم كل التقدير والاحترام، انا لا اطالب بأن نعود القهقرة في محاكمة من ارتكب جريمة ثم لم يحاكم عليها ولم يحاسب لأننا قد نصل لأبن ادم الذي قتل اخاه لم يحاكم ولم يحاسب، بقي حكمه وحسابه على الله، انما اطالب ان تكون هناك محاكمة وان يكون هناك تحقيق عن كل مخالفة، وان لا يكون هذا متصلاً على التعيينات بل على مخالفات لا تعد ولا تحصى. فقط التي تنحصر في عمر هذا المجلس لاننا مسؤولون.

ان لم يسألنا الشعب فالله يسألنا وانا لا اتهم احداً يتكلم هنا ولو ان كان بعض الاساليب كانت اساليب دعائية، الا انني ابريء اخواني من ان تكون كلماتهم كلمات دعاية انتخابية، لانني اثق بثقافة ووعي زملائي، فالشعب اليوم لن يسأل النائب كم بياناً اصدرت وكم خطبةً القيت انما سيسألونه ما فعلت؟ وماذا قدمت؟ ولذلك لنا ان نقول ما نشاء دون ان نخشى ان يكون كلامنا دعاية انتخابية فعلينا اذن ان نصر ولو اننا كما جئنا يقول البدو:-

غزونا والناس راجعين، الغزاة عم برجعوا ونحن عم نغزي، وعمر المجلس على أبواب الانتهاء الا اننا نتمنى ان يكون ما نقوله هنا، قاعدةً للمجلس الذي يأتي بعدنا لأن قصدنا الاصلاح وليس قصدنا ان نفضح الناس.

انا إطالب هذه الحكومة وهي على ابواب الانصراف كهذا المجلس تماماً، ان تحقق العدالة هل العدالة تحققت لابناء الريف والبداوة، ولأبناء القرى ما أظن هذا إذا كانت الزرقاء وهي مدينة وفيها قرابة مليون مواطن لم تنل (٢٪) مما تستحق فيما لو وزعت الوظائف على المؤهلين والمستحقين واصحاب الدور، ثم من قال بأن الدستور ينص على اهمال من لا يحمل التأهيل، من يقول هذا، كل مواطن له الحق بالعمل، هناك في ديوان الموظفين من ملك بأنه الاول على الدور، وبعد فترة يقال له انت ثلاث وثلاثين بعد المائة على الدور.

من الذي نقلك هذا الذي وصل الى الدور الاول بعد كذا من السنين ان يعود القهقرى الى ثلاث وثلاثين بعد المائة اذا كان هذا بناءاً على انظمة وتعليمات فأقول هذه انظمةٌ وتعليمات مخالفة للدستور، لان الدستور ينص على ان المواطنين سواء في الحقوق والواجبات ولذلك الذي أرجوه ان يكون التوجه من كل حكومة تأتي ومن هذه الحكومة ومن هذا المجلس ان نحرص على امن بلدنا، فالجوع كفر والجائع لا يتورع عن ارتكاب اية جريمة، واكبر دليل على هذا ما نسمع وما اكثر ما يقع وما اقل ما نسمع من جرائم اخلاقية ومن سرقات ومن اقتحام منازل وكسر البيوت والاعتداء على المارة وعلى ربات البيوت في بيوتهن في غفلةٍ من الأمن، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله.

الآن الكلمة لمعالي الاستاذ نائب رئيس الوزراء الأستاذ ذوقان الهنداوي.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية

والتعليم: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس.

من الواضح ان التقرير يشير الى تجاوز في التعيينات حصلت في عهد الحكومات التي توالت على تسلم المسؤولية منذ قيام هذا المجلس الكريم بما فيه الحكومة القائمة حالياً، لا احد يستطيع ان ينكر ذلك وقد اشار الى ذلك سيادة رئيس الوزراء في خطابه امام مجلسكم الكريم قبل حوالي شهر واشار فيه الى الضغوطات الاجتماعية التي نتعرض لها جميعاً، والتي نمارسها بعضنا على بعض وزراء ونواباً، ورغم التوضيحات التي وردت على لسان بعض الأخوة وهي توضيحات محقة حول التعيينات فثمة امراً واحداً مهماً يربط بين هذه الامور جميعها وقد اشار اليها اكثر من نائب واشار اليها بصراحةٍ النائب المحترم الاستاذ محمد فارس الطراونة واخيراً سماحة الاستاذ عبد الباقي جمو.

هذا الأمر هو ان جميع هذه التجاوزات والتعيينات حصلت تحت مظلة قانونية، هذه المظلة هي ان التشريعات المختلفة بما فيها نظام الخدمة المدنية، ونظام التشكيلات الوظائف وقانون الموازنة اعطى الصلاحيات لم يحصروا صلاحيات التعيينات في ديوان الخدمة المدنية انما اعطى هذه الصلاحيات او بعض هذه الصلاحيات للوزراء وللامناء العامين ولمديري الدوائر، هذه التشريعات لا تحصر لك التعيينات في ديوان الخدمة المدنية.

لذلك جاءت تقديرات الوزراء والامناء العامين والمدراء بما يخالف يعطي مجالاً لهذه التجاوزات، من اجل ذلك جاء بلاغ سيادة رئيس الوزراء رقم (٥) لعام ١٩٩٣ والذي حاول بذلك البلاغ ان يعيد فيه جميع هذه الصلاحيات ويحصرها في جهةٌ واحدة لتتحمل مسؤولياتها وتكون خاضعة للمساءلة، ففي ذلك البلاغ اشار ذلك البلاغ على انه يجب ان لا يتم اي تعيين بدون جدول لتشكيلات الوظائف الصادر عن دائرة الموازنة.

٢ - يجب الاعلان عن كل الوظائف التي يراد تعبئتها.

٣ - يجب عندما يتم التعيين يجب ارسال نسخ من هذه التعيينات بالاضافة الى النسخة الموجودة في ديوان الخدمة المدنية الى ديوان الرقابة والتفتيش والى ديوان المحاسبة، وفوض ديوان المحاسبة بذلك البلاغ ان يوقف صرف اي راتب لأي تعيين يتم خارج الأصول.

٤ - ذلك البلاغ اوجب الاعلان عن كل وظيفة تتم تعبئتها ثم فوضت بذلك البلاغ الأجهزة المختلفة وهي ديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة وديوان الخدمة بتصويب الأجراءات بحال وقوعها وابلاغ سيادة رئيس الوزراء عن ذلك.

فلذلك سيدي الرئيس فانني الآن اتكلم كنائب وليس كعضو في هذه الوزارة، واقترح ان يكون توجه المجلس الكريم بأن لا يفوت هذه الفرصة الثمينة على ضوء ما ورد في تقرير اللجنة بان يكون توجه هذا المجلس الكريم وقراره وتوصيته بأن تكون تثبيت وتعزيزاً لما ورد في ذلك البلاغ وذلك عن طريق تعديل كل التشريعات القائمة، بوجوب يفي ان يوصي بوجوب تعديل التشريعات القائمة كنظام الخدمة المدنية

وتشكيلات الوظائف عندما تصدر واية قوانين اخرى بحيث يحصر الصلاحيات في التعيينات الى جهةٍ واحدة وهي ديوان الخدمة المدنية ليكون مسؤول وقابل للمسائلة، والا لن حتى لو حولت هذه التجاوزات الى لجنة التحقيقات النيابية او الى القضاء بأعتقادي انه لن يكون هناك اي مأخذ لأنه يفي باي مأخذ قانوني اللي تربط فيه الأخذ فيه من قام بذلك التجاوز لأنه الحقيقة وقع تحت مظلة تشريعية، فأذا توجه هذا المجلس الكريم الى ان لا يفوت هذه المناسبة الثمينة، وبأن يسعى لكي يحصل فعلاً تعديل كل التشريعات القائمة بحيث تحصر التعيينات والمساءلة في جهة واحدة ولتكن ديوان الخدمة المدنية باعتقادي بأن هذا المجلس الكريم قبل انصرافه يكون قد ادى خدمة وطنية مهمة وادى غايةً حقق غايةً وطنية عندما سعى الى بحث التعيينات.

اقتراحي كنائب هو هذا سيدي الرئيس والآن اسمحوا لي ان اتكلم كعضو في هذه الحكومة بكل اختصار، دقيقة واحدة لا اكثر ان اشير الى ما ظنه النائب المحترم السيد منصور مراد تجاوزاً ويحمل مسؤوليته الى سيادة رئيس الوزراء عندما اشار سيادة الرئيس الى تعبئة الوظائف في وزارة العدل بعد ان كان قد اصدر بلاغاً بأن تعبئة الوظائف جميعها يجب ان لا تتم قبل ٢٥/نيسان كما اشار النائب المحترم الاستاذ عبد الباقي جمو سيادة رئيس الوزراء نظراً لانتهاء الدورة العادية بهذا المجلس ونظراً لقرب الانتخابات النيابية، كان يقدر بأن وزارة سترحل قبل ٤/٢٥، لذلك ولكي لا يستغل الوزراء ولكي لا يمارس الوزراء بعض التجاوزات التي اشار اليها سيادة الرئيس في بلاغه رقم (٥) اصدر بلاغاً بأن كل التعيينات يجب ان ترجأ وان لا تصدر قبل رحيل الوزارة الذي كان مقدر له في ٢٥/نيسان لكن مجلس الوزراء بناءاً على تنسيب وزير العدل وافق على احداث خمسة محاكم في سبع محاكم صلح في سبعة امكنة مختلفة بدأت في :-

الحسينية، وعي، وذيبان ،والجيزة وفي اماكن مختلفة، وصدرت بها النظام في الجريدة الرسمية في ٤/١ فلكي تمارس هذه المحاكم صلاحياتها رئيس الوزراء اصدر كتاباً الى رئيس ديوان الخدمة المدنية في ان تستثنى تعيين الموظفين لهذه المحاكم السابقة لكي تمارس صلاحياتها وان تستثنى من بلاغة الذي لا يتم قبل ٤/٢٥ واوصى بأن تتم هذه التعيينات في ٤/١ مع العلم بأنه لم ترسل لا من وزارة العدل ولا من أية جهات حكومية أسماء بمن يجب ان يشغل هذه الوظائف.

كل اللذي تم إصداره من قبل رئاسة الوزراء انه أصدرت بلاغاً جديداً لرئيس ديوان الخدمة المدنية ليستثني إشغال وظائف هذه المحاكم السبعة من البلاغ الذي سبق وأن أصدره.

فأعتقادي أنه ليس في ذلك استثناء، ليس في تلك مساءلة، هي محاكم أنشأت لكي تتسلم عملها كان يجب أن يعين ما تحتاجه من موظفين، فلذلك أعطي الديوان صلاحية الاستثناء على البلاغ الاول.

فسيدي الرئيس الحقيقة ما تكلم به الأخوة النواب حول هذا الموضوع بصرف النظر

عن القرار الذي سيتخذه هذا المجلس الكريم وهو صاحب الصلاحية في أي قرار يتخذه، سواء إحالة الموضوع الى لجنة التحقيقات النيابية أو الى القضاء.. لكن الاعتقاد إنه إذا أراد هذا المجلس الكريم بالفعل أن يضيف الى منجزاته السابقة إنجازاً مقنناً وبموجب تشريع لا يستطيع احد أن يفلت منه لا الوزير ولا النائب ولا وكيل الوزارة ولا مدير الدائرة الذي تعطيه التشريعات القائمة حالياً الامتلاك، باعتقادي أن هذه مناسبة يجب أن تؤخذ لتصدر قرار أو توجيه بهذا المعنى، وعندئذ يستطيع هذا المجلس الكريم أن يطمئن الى أن الغاية المنشودة ستحقق ... وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة أنا ما أعتب على سعادة النائب منصور بيك فيه هو ان ينقل بأمانة ما تحدث به اليه رئيس ديوان الخدمة المدنية.

رئيس ديوان الخدمة المدنية تلقى كتاباً من وزارة العدل من أجل تعيين «٤٣» شاغر ملئها في وزارة العدل، وقد قيل له أن المحاكم قد صدرت أنظمتها وبانتظار نشر هذه الانظمة في الجريدة الرسمية حتى تعمل في أماكنها ومواقعها.

وقد تم فعلاً الاتصال مع سيادة رئيس الوزراء ليعطي الاوامر لديوان الخدمة المدنية بأن تستثني هذه التعيينات من الترتيب الذي وضع أن لا تملىء الشواغر قبل «١٥» أو«٤/٢٥».

ما جاء في كتاب وزارة العدل يخلو من ذكر أي أسم، قيل نحن عندنا «٤٣» شاغر، حاجتنا من أجل إحداث هذه المحاكم ومباشرتها أعمالها أن تعبيء بالسرعة الممكنة.

أعتقد أن في ذلك شكر لوزارة العدل وليس توجيه إنتقاد لهذا الامر.

وزارة العدل حريصة على أن تعمل هذه المحاكم التي تم تأسيسها في الوقت المناسب وتمليء الشواغر فيها بطريقة أصولية عن طريق ديوان الخدمة المدنية، وليس لوزارة العدل أي تدخل في تعيين أي موظف من هذه الوظائف ال «٤٣» بل متروك التعيين فيها لديوان الخدمة المدنية الذي يتم أيضاً بالأصول المتبعة بالنشر والمقابلة وكل إجراءات التعيين المتبعة.

وأرجو من الأخ منصور إذا لم يكن متأكداً من هذا الحديث أن يسأل ديوان الخدمة المدنية ليتثبت بأن كل ما ذكر وما قيل هو صحيح وواقع ... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، اذا سمحتم هذا ليس موضوع نقاش، الوثائق موجودة اذا كل واحد حكى بده يرد عليه صعبة. اذا سمح لي الاخوان تحدث حوالي ثلاثين من الزملاء، نعتز بكل ما قالوا ونكبر كل ما قالوا، لأنكم بهذه الجلسة وبما قلتم تقومون بعمل غير مسبوق، وتؤسسون لمرحلة قادمة فيها معنى المساءلة الحقيقية. انتم تقومون بهذا العمل ولكم الشكر على غيرتكم وبحثكم الجاد في البحث عن الحقيقة.

لهذا أعتبر هذه الجلسة من جلسات

الحريات الاساسية التي فيها توجيه وفيها مساءلة وفيها بحث، كما قلت، غير مسبوق بتاريخ هذا المجلس. لهذا نقدر كل التقدير ما قيل، ولا يعني ان كل ما قيل هو دقيق وصحيح ١٠٠٪. لكننا أيها الاخوة يجب ان يتضح الينا أننا مجلس تشريعي وسلطة لديها حق المساءلة. والمساءلة تبدأ بالنبأ ويجب علينا أن نتبين. ولا يعني النبأ او الخبر الذي وصل أنه حكم قطعي غير قابل للنقض، هذه قضية أساسية أنتم مجلس تشريعي تشرعون لهذا البلد، والتشريع هو الاساس.

لا يعني أن كل ما قيل أنه حكم وأنا استغرب ممن يطلق ألقاب واحكام قبل أن يتبين، والله سبحانه وتعالى يقول «فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين، وأعلموا ان فيكم رسول الله لويطيعكم في كثير من الامر ولكن الله حبب اليكم الايمان وزينه في قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان، اولئك هم الراشدون».

وامل ان نكون من الراشدين جميعاً حتى نصدر الحكم بيقين.

ولهذا أنا أقول ان ما قيل شيء هام، وما بحث شيء خطير ويجب أن يتابع، فتح جديد في تاريخ المجلس وسجل المجلس. والمجلس قائم، دستورياً المجلس قائم الى مدته الدستورية. وأنا أقول أن هذا الامر يجب ان يتابع، وقلت نحن نؤسس. ما قاله معالي نائب رئيس الوزراء كلام واضح أيضاً، نطلب المتابعة ونطلب التبين ووضع الامور في نصابها حتى نبحث عن الحقيقة وتصحح الامور.

بالامس تحدثتم عن أسس التعيينات، وهذه الاسس ليست منزلة وفيها أخطاء. قد يكون معظم التعيينات أو المخالفات هي من أسس سابقة. ومن قال أنها مخلدة وأنها صحيحة. فلتراجع الاسس ولتراجع الاخطاء، وليكن المجلس هو الرقيب بعد الله على العمل الذي يتم في هذا البلد، وأنتم تخطون خطاً جديداً لهذه المسيرة.

اللجنة قدمت ما قدمت، واللجنة قالت رأيها وقالت بكل وضوح أننا لم نستطع أن نحصل على كل المعلومات، قدمنا عينة بخبر. وأنا أقول من باب التبين والانصاف والعدل، لأن الظلم ظلمات يوم القيامة، نحن وصلنا الخبر نسأل الجهة الاخرى ماذا عندهم جواب على ما وصلنا. ثم نحول ذلك الى من يتبوأ القرار ويصدر الحكم بعد أن ينظر بالنبأ والتبين والادعاء ويصدر الحكم. أن نصور حكماً مسبقاً هذا لا يجوز.

ولهذا المجلس لديه لجنة تحقيقات نيابية وأشار عدد كبير من الاخوة انهم يطلبون تحويلها الى لجنة التحقيقات النيابية وتسمع بهذا الادعاء وتطلب المعلومة من الجهة الاخرى، وتحقق وتحول من تحول الى الجهة التي تتطلبها روح العدالة، هذا أمر أعلى.

شيء أخر هذه اللجنة، لجنة التعيينات، ان رأيتم أن تستمر لتساعد لجنة التحقيقات فهذا أمر قائم لكم. نحن جميعاً نبحث في ذلك، ونحن جميعاً نبحث عن الحقيقة.

ولهذا أنا أبارك كل المباركة الجهد الذي بذل، ولا نريد أن نقطع الحبل هنا بل نسير بكل اطمئنان وثقة الى أن نصل الى الحقيقة، ونصحح

المعوج وأن نؤسس لمسيرتنا الطويلة الخيرة ان شاء الله، هذا أمر متروك لمجلسكم الكريم.

قيل ما قيل وأنا أعتز ان يكون المجلس ينتقد المجلس وهذا امر يفتخر به، وان يكون من النواب باتجاهات مختلفة وكل يقدم ما عنده هذا شيء يعتز به هذا المجلس. والوثائق جميعاً ما كان للمجلس فهو تحت اطلاع المجلس كله وأولاً تحت اطلاع لجنة التعيينات ولجنة التحقيقات النيابية ليصدر القرار الحقيقي فيما قيل. وان السطحية لا تعني شيئاً، وأن التصميم بجزئية صغيرة لا تعني أنها حقيقة وقد يكون فيها ظلم.

سجلات المجلس كمجلس تحت تصرف جميع الاخوة، وان اردتم اضعها عند حارس الامن على الباب، لينظر اين الخطأ ويصحح ان كان بالأسس او بالاجراء. هذه قضية يجب ان تكون واضحة لأن ما قيل شيء يجب ان يحقق فيه ويجب ان يبحث عنه.

اما الحكومة فالامر لكم ان تطلبوا المعلومة، وقد طلبتموها، ولا يجوز ان يحتفظ بأي معلومة لدى الحكومة او المجلس الا ان تكون لدى لجنة التحقيقات النيابية ولدى لجنة التعيينات.

شكراً لكم جميعاً على ما قدمتم وأعتبر انكم بذلك، والأخ الامين العام قرأ عليكم فيما يخص الامانة العامة، ومن لا يعرف النظام الاداري في مجلس الامة لينظر في نظام الخدمة المدنية المادة «٢»، من المسؤول الاداري هناك أمانة عامة وهناك اجراءات تتم حسب الاسس، وليحاسب كل انسان عن كل كبيرة وصغيرة. لا أفضل ولا احلى من الوضوح في كل شيء.

ولهذا أرجو من اخواني ان يطمئنوا، الملفات امام الجميع، المعلومات يجب ان تؤدى من الجميع، والمحكمة انتم بالادعاء العام ويحول للقضاء للجهة التي يعنيها الامر. أمر واضح كل الوضوح.

ولهذا اخواني لديكم الان اقتراحات اللجنة واقتراحات أضيفت الى اقتراحات اللجنة. فأن رأيتم ان اقتراحات اللجنة او هي تنظيمية لا تعيق أي عمل اخر، ان توافقوا على هذه المقترحات ثم نأتي الى الاقتراحات الأخرى الاضافية. الدكتور فوزي مقرر اللجنة اذا سمحت تلخص لنا اقتراحات اللجنة.

السيد المقرر: شكراً معالي الرئيس.

اخواني معظم مداخلاتكم حول هذا التقرير كانت تحمل مقترحات مشتركة، انا لدي عدد من النقاط موجزة على رأسها ما ورد في بلاغ سيادة رئيس الوزراء.

اضافة النقطة المتعلقة بحصر التعيينات بديوان الخدمة والتي هي واردة في التقرير. بالاضافة الى تضمين تقارير ديوان المحاسبة التي تأتي الى هذا المجلس في نهاية كل عام لكل المخالفات ليكون المجلس، هذه السلطة، بالصورة دائماً. وأعتقد بهذا نكون قد حاصرنا هذه القضية بطريقة قانونية تشريعية، أما فيما يتعلق بالمحاسبة فهذا امر يعود للمجلس الكريم.

لكن أردت ان احدد النواحي الاجرائية القانونية التي يمكن ان تضبط عملية التعيينات والتجاوزات فيها.

أولاً، بحصرها بديوان الخدمة، ثانياً، ان تتضمن تقارير ديوان المحاسبة كل التجاوزات التي تحدث في كل عام لتكون تحت تصرف مجلس النواب. ثالثاً، متابعة المخالفات التي تمت والاطلاع عليها وانصاف من ظلم كما ارتأيتم.. وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، هل توافقون على هذه المقترحات التي قدمتها اللجنة؟ هذه هي الاساس. اذا وافقتم عليها نطرح بعض الاقتراحات الاخرى التي ثني عليها. من يوافق على هذه الاقتراحات التي تقدمت بها اللجنة؟ موافقة كبيرة.

الان الاخ الامين العام يقرأ علينا المقترحات التي ثني عليها والأمر للمجلس الكريم. عفواً الدكتور عبد الله النسور.

معالي وزير الصناعة والتجارة: سيدي الرئيس، جرى التلميح حولي من احد الزملاء الذين احترمتهم طول عمري، ولسوف أستمر بهذا، ولقد جمعتني جلسة طويلة أمس كان أحد شهودها الاستاذ سليم الزعبي قلت فيها أنه ان كان هناك ثلاثة من مجلس النواب احترمهم وأحبهم طول عمري فسيكون احدهم الاستاذ حسين مجلي، ولسوف استمر بهذا ولن اغير لأنني مقتنع بشرفه وخلقه ورفعة منطلقاته.

وأريد أن اقول للأخ الزميل ان تقرير اللجنة واضح ولقد زودت اللجنة كوزير في هذه الوزارة بكل التعيينات التي صدرت في مختلف العهود. وأؤكد له كما استنتجت اللجنة انه لا توجد اية مخالفة من اي نوع كان في الوزارة او الوزارات التي ادرتها في العهد الديمقراطي، هذا كل ما لدي وانا متأكد مما انا منطلق منه والملف موجود في حوزة اللجنة ولست ذاكراً كلمة التحدي، فإذا كان الزميل قد استند الى موقف وقفته قليلاً فأعتقد ان الممارسة اللاحقة قد غيرت هذا الذي كنت قد فعلت، وارجو ان اكون بهذا الايضاح قد طمئنت الزميل انني كما يريدني ان اكون لم انحرف ولم اخطىء وادعوا الله ان يكون الامر كذلك، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاقتراحات التي ثني عليها، الاقتراحات التي ثني عليها، الاقتراحات تقرأ اولاً ثم نصنفها عند التصويت.

السيد الأمين العام: شكراً معالي الرئيس.

هناك اربعة اقتراحات معالي الرئيس الاقتراح الاول مقدم من سعادة الدكتور حسني الشياب وقد ثني عليه وينص على ما يلي:ـ

احالة الوزراء المسؤولين عن المخالفات التي يتضمنها تقرير اللجنة إلى لجنة التحقيقات النيابية واحالة الموظفين الكبار الاخرين المتورطين بهذه المخالفات الى القضاء.

الاقتراح الثاني من سعادة النائب عبد السلام فريحات.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحتم تقرأ اولاً ثم نعود اليها.

السيد الامين العام: معالي الرئيس اذا سمحت لي معالي الرئيس الاقتراحات الثلاثة الاولى عليها تصب في نفس المعنى، فيمكن تلخيصها باقتراح واحد مقابل للاقتراح الاخر

الذي قدمه معالي رئيس الوزراء بالوكالة وهو ذو منهجية اخرى فهل استمر في قراءة الاقتراحات؟

معالي رئيس المجلس: دعنا نسمع في الاول دعنا نسمع، نسمع الجميع ثم نصوت.

السيد الامين العام: الاقتراح الثاني وهو من معالي النائب السيد عبد السلام فريحات وينص على ما يلي:ـ

احالة تقرير اللجنة وجميع الكشوفات الواردة من الوزارات والدوائر للمجلس الكريم الى لجنة التحقيقات النيابية والى النائب العام لمحاسبة كل وزير او موظف عام ارتكب اية مخالفة وفقاً لاحكام القانون والدستور مع استكمال الوثائق الاخرى من قبل لجنة مشكلة من ديوان الرقابة الادارية وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية لالحاقها بالاحالات للاحالة للجهات المذكورة.

الاقتراح الثالث وهو اقتراح مقدم من الدكتور احمد عويدي العبادي، وينص على احالة هذا التجاوزات الى القضاء مباشرةً، او احالة هذا التقرير الى الحفظ.

الاقتراح الرابع وهو الاقتراح المقابل تعديل نظام الخدمة المدنية والتشريعات الاخرى بحيث تحصر التعيينات في جهة واحدة وهي ديوان الخدمة المدنية بجميع الوظائف على اختلاف درجاتها وفئاتها، وان لا يكون لأي جهة اخرى صلاحية التعين وهو مقدم من رئيس الوزراء بالوكالة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اذا سمحتم بالدرجة الاولى جميع الاحالات انتم شكلتم لجنة سميتموها لجنة التحقيقات النيابية تحول اليها كل القضايا من هذا المجلس، وهي التي تحول وتدرس وتفرز القضايا اما الى القضاء وتعود بالتالي الى المجلس، ليقرر المجلس لما بعد الدراسة فهي تدرس وتعيد اليكم، واعطيتموها صفة الاستمرارية ما دام المجلس قائم.

هذا الامر ان رأيتم وهو يلخص معظم الاقتراحات واقترح وثني عليه من اكثر من زميل ان تحال هذه القضية وما لدى لجنة التعيينات وتستمر لجنة التعيينات بالتزويد ولجنة التحقيقات النيابية تنظر بها وتعود اليكم بما ترى.

ان رأيتم ذلك كذلك، فمن رأى ذلك فليرفع يده تأييداً فهذا الاقتراح.

نقطة نظام الاستاذ فارس.

السيد فارس النابلسي: نقطة نظام معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: ما هي نقطة النظام؟

السيد فارس النابلسي: معالي الرئيس انت قلت انك تحيلها للجنة التحقيق النيابية ولجنة التحقيق النيابية تحضر تقرير للمجلس، المجلس انتهى فكيف لجنة التحقيق تريد ان تحضر بتقرير للمجلس، بالتالي هذا الاقتراح انا في رأيي غيرعملي، ولن ينتج شيئ، ولذلك اذا كان فيه الان المجلس يصوت على لجنة ويعطيها الصلاحيات انه هي تحرك الامور، لجنة التحقيقات النيابية سوف تعود الى المجلس والآن لا يوجد مجلس شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الذي

يقول انه ليس هناك مجلس المجلس حتى شهر تشرين الثاني، اذا سمحت، ودستورياً يجوز بدعوة من المجلس الكريم بأي لحظة ان يدعو الى عقد اي دورة هذه صلاحياته، ودستورياً المجلس قائم ويجوز له ان يدعو الى دوره، ويجوز لجلالة المللك ان يدعو الى دورات هذا نص الدستور، فالمجلس قائم وان اردتم ان توكلوا الامر الى لجنة التحقيقات النيابية فهي لجنة قائمة ودائمة ما دام المجلس، ان رأيتم ذلك محال الى اللجنة.

فمن أيد ذلك فليرفع يده بالتأييد.
من يؤيد بأحالتها الى لجنة التحقيقات النيابية؟

السيد الامين العام: ٣٩ من ٥٨.

معالي رئيس المجلس: ٣٩ من ٥٨.
وموافقة على ذلك.

الاستاذ حسين مجلي نقطة نظام.

السيد حسين مجلي: سيدي الرئيس.
.اما وقد صوت المجلس وانا احترم قراره وتصويته، الا اننا جرياً على ما نطالب به سيادة الرئيس من ان العمل في هذا المجلس يجب ان يكون عملاً مؤسسياً.

جدول الاعمال الموضوع هذا مطروح عليه تحت بند مناقشة، مناقشة التعيينات الواقع نحن لا نريد انه في كل مناقشة نأخذ لها منهج معين، المناقشة في النظام الداخلي كما اشرت سيادة الرئيس انها هي لتبادل الرأي.

الامر الاخر اللذي اريد ان اضيفه ايضاً كنقطة قانون ونظام بنفس الوقت ارجو ان يكون معلوماً لدينا واعتقد انه معلوم لدينا ان لجنة التحقيقات النيابية تتعلق بالامور التحقيقات الجزائية التي تخالف الجرائم فما هي مواد الجرائم التي تريدان تحقق فيها.

نحن امام مخالفات ادارية بحكم الدستور في المادة (٤٥) و (١٢٠) هي من مسؤولية الحكومة، واريد ان اذكر معالي رئيس الوزراء بالوكالة انه بحكم المادة (١٢٠) و (٤٥)، الدستور يقول:ـ

يتولى مجلس الوزراء مسؤولية ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية للدولة.
كما انه يتولى بحكم المادة (١٢٠) كيفية تعيين الموظفين وعدلهم. . . والخ.

ومجلس الوزراء ليس بحاجة الى اية تعديلات لأن مهمته في هذا الشأن الواقع قانون بحكم الدستور دون تفويض المجلس يأخذ هذه المهمة وبذلك المساءلة لمجلس الوزراء لهذا المجلس مباشرةً اذا اخل بشؤون التعيينات ومن هنا اقول ان ننقل هذا الموضوع الى لجنة التحقيقات النيابية.

انا ارى انها ليست ذات اختصاص لأنه ليس هناك جرائم محددة بالمعنى الجزائي بمعنى قانون العقوبات لنقول انها تتولى اولا، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: واضح. . . واضح، شكراً اخي ابو شجاع لكن اود ان اوضح اولاً النقطة الأولى ان المجلس سيد نفسه، المجلس بحث مناقشةً وتم اقتراح اقتراحات وثني عليها من العديد وطرحت للتصويت والمجلس اتخذ قرار وليس هناك ما يمنع من دستور ولا قانون ولا نظام المجلس من ان يتخذ القرار الذي يريد بالطريقة التي يراها هذه واحدة، الثانية موضوع التحقيقات النيابية اذا سمح لي الاخ ابو شجاع فمن مهام اللجنة المكتوبة من مهام اللجنة وحوالي سبع نقاط مهام اللجنة من مهامها ان تنظر بكل قضايا الفساد التي تحال اليها من المجلس والتي تصلها من المواطنين حتى هذه قضية مكتوبة من قرارات المجلس ومن مهام المجلس، فأرجو ان يكون الامر واضح ونقطة النظام واضحة كل الوضوح لدي.

اذا سمح لي الاخوة هناك مقترحات حول تعديل نظام ديوان الخدمة المدنية والتشريعات الاخرى، هذه الحقيقة نتيجة النقاش والدراسة التي يمكن ان يقترح للمجلس ويمكن ان يكتب بها للحكومة وهذا اجراء من مهام الحكومة لكن يشار اليه من المجلس.

ان رأيتم ان يوصي المجلس الحكومة بتعديل وتطوير التشريعات فيما يخدم الاهداف التي نراها وازالة العقبات التي تتنافى مع روح النقاش الذي دار بالمجلس، ان رأيتم ذلك مقترح يمكن ان يكتب للحكومة؟ موافقة على ذلك.

نقطة نظام الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: الحقيقة ان الاقتراح اللي تقدم به معالي نائب رئيس الوزراء رئيس الوزراء بالوكالة هو اقتراح لا شك انه جيد لكن الدستور وضع ورسخ الطريق التي يقترح فيها القانون.

المادة (٩٥) من الدستور قالت:ـ
يجوز لعشرة اعضاء او اكثر من اعضاء المجلس ان يقترحوا القوانين لن يأتي هذا الاقتراح ان يصدر مناقشة موضوع التعيينات بحجة سابقة سيدي الرئيس، لذلك انا مع التوجه لكن ارجو لكي يكون بالصيغة القانونية ان يقدم اقتراح من زملائنا النواب بأكثر من عشرة اعضاء هذه نقطة، النقطة الثانية حقيقة نقطة نظام كانت لصدر القرار السابق تتعلق حقيقةً ضرورة اجتماع لجنة التحقيقات النيابية وحقيقي لأن اللجنة منذ امد بعيد لم تعقد نحب ان نعرف حقيقةً من بقي في هذه اللجنة اعضاء قضية بمنتهى الأهمية سيدي الرئيس ارجو اطلاعنا على ذلك، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، هناك بحث وسنعطيكم ملخص لهذا الأمر عن لجنة التحقيقات النيابية وهناك قضية لعل بالغد انشاء الله لنشير اليها، اذا سمحتم لي في طلب من الأخوان الأستاذ فارس النابلسي.

سعادة السيد فارس النابلسي: شكراً معالي الرئيس، معالي الرئيس الزملاء المحترمين لقد مر على عدد من ابناء هذا الوطن في اقبية وزنازين الحكومة السورية ما يزيد على عشرين عام وحقهم علينا ان نذكرهم وان نذكر الحكومة بضرورة السعي الجاد لأطلاق صراح هؤلاء المعتقلين وغيرهم من ابناء الوطن المحتجزين في مصر، ان اي مواطن اردني بغض النظر عن انتمائه السياسي ينتمي الى تراب هذا الوطن ويحمل جنسيته وحقه علينا كنواب لهذا الشعب ان نشدد في التأكيد على الحكومة ان لا تسكت على اعتقال هؤلاء المواطنين عشرات السنين دون محاكمة واني اطالب الزملاء الكرام بالتصويت